



PROVISIONAL

A/40/PV.17
4 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	الرئيس :
(قبرص)	السيد موشوتاس	شم :
	(نائب الرئيس)	

- جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (تابع) [١٢٢]

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد جاكسون (غيانا)

السيد هيدن (استراليا)

السيد مهابير (ترينيداد وتوباغو)

السيد سالديفار (باراغواي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (A/40/645/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/40/645/Add.4 التي تتضمن الرسالة التي تلقيتها من الأمين العام يخيطني فيها علما بأنها منذ بعث برسالته المؤرخة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥. دفعت غينيا - بيساو المبلغ الضروري لخفض المتأخرات الى حد أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما بذلك ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد جاكسون (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان واجبي

الاول . ، وهو واجب سار ، ان أتقدم اليكم - سيدى الرئيس - بالتهنئة باعتباركم أحد أبناء اسبانيا ، بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . وأتعهد بأن يتعاون وفد بلادى تعاوننا كاملا مع جهودكم الرامية الى جعل هذه الدورة الأربعين الهامة دورة ناجحة ومتميزة .

اسمحوا لي أن اشيد بشكل خاص بسلفكم البارز ، السفير بول لوساكا ممثل زامبيا ، لخدمته المسؤولة المتفانية، وللأسلوب المحايد والوقار الهادئ اللذين تحلى بهما عند القيام بواجباته باعتباره رئيسا .

أود أن أؤكد مجددا التأييد القاطع لأميننا العام ، فصفاته باعتباره دبلوماسيا محنكا ومتفانيا لا يكل في سبيل قضية العمل الجماعي الدولي معروفة وتحظى باحترام واسع . وقد قدم الينا الأمين العام مرة اخرى في تقريره السنوى تحليلا بعيد

النظر للحالة الدولية الراهنة ، وافكارا ببناء بشأن الحاجة الى العمل العالمي التعاوني .

ومما يؤسف له أن افتتاح هذه المناقشة العامة قد تصادف مع كارثة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل وقعت بجمهورية المكسيك الشقيقة الواقعة في امريكا اللاتينية وفي الكاريبي ، وتمثلت في سلسلة من الهزات الأرضية التي عانى منها ذلك البلد . وأود أن أغتنم هذه الفرصة التي يتيحها هذا المحفل العلني لكي أؤكد مجددا مشاعر الأسف والتضامن التي أعرب عنها رئيسي بلادي ، فخامة الرفيق هيو ديزموند هوييتي ، الى رئيسي جمهورية المكسيك ، فخامة ميغويل دي لا مدريد والى المكسيك حكومة وشعبا . وغيانا على ثقة من أن القوة والشجاعة اللتين تحلى بهما الشعب المكسيكي دائما عبر تاريخه متمكنانه قريبا من تجاوز آثار هذه الكارثة القاسية بمساعدة المجتمع الدولي ، واستئناف عمله في بناء دولته دون تأخير .

إننا الآن في منتصف عقد الثمانينات ، وأرى أن هذه المرحلة مناسبة لاستعراض أداثنا خلال النصف الأول من هذا العقد ، وأن نفعل ذلك في ظل خلفية من أداثنا في العقد الماضي ، وأن نقوم بتحديد آفاق بقية هذا العقد وما بعده .

وإذا نظر الى السبعينات ، علينا أن نذكر أنها كانت الفترة التي بدأت فيها عملية الانفراج بين الدولتين العظميين . وقد رحبت بلدان عدم الانحياز بهذا التطور ودعت الى اتخاذ التدابير الرامية الى استمراره وإضفاء طابع عالمي عليه . وفي تلك الفترة عقدت الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة لنزع السلاح ، وتولد أمل كبير في أنه عن طريق سلسلة من النشاطات المتضافرة ، لن يتعرض بقاء شعوب العالم للخطر ، وأن الغد سيكون أفضل .

وشهدت السبعينات أيضا تراجعا كبيرا للاستعمار الرسمي . ووضع حد للمعاناة الطويلة لبلدان كثيرة في افريقيا والكاريبي وفي أماكن أخرى من العالم ، واستعادت شعوب هذه البلدان حريتها .

وانتقلت الآمال التي أشارتها السبعينات الى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أيضا . وكان إصدار الجمعية العامة للاعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادي دولي

جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية اعترافا من المجتمع الدولي بأن الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يمكن تحقيقه الا اذا قامت العلاقات الاقتصادية بين الدول على اساس منصف وعادل وامكن القضا على المشكلات الهيكلية في البلدان النامية .

وبهذه الروح نفسها ، ينبغي أن نعلم بالدور الهام الذي اضطلعت به هذه المنظمة لتعزيز التعاون الدولي في مجالات اخرى . واعني بذلك مجال المستوطنات البشرية ، ودور المرأة ، وقانون البحار ، وحماية البيئة كاملة بارزة .

انني ارى من المناسب ايضا أن اذكر بالعلاقات الجديدة التي انشئت على المستويات الاقليمية والاقليمية ودون الاقليمية . وقد اشتركت البلدان الافريقية ، وبلدان الكاريبي ، وبلدان المحيط الهادئ ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، في مفاوضات مكثفة . وادت الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، رغم عدم كمالها ، الى نشوء علاقات جديدة . وفي المنطقة التي انتمى اليها كان انشاء الاتحاد الكاريبي والسوق المشتركة محاولة جريئة للدهوض بالتعاون الاقتصادي الاقليمي .

وختاما ، فان فترة السبعينات ، كانت مرحلة تتسم بتقدير متزايد لطبيعة التكافل ، وبأن ذلك التكافل ينبغي أن يقوم على اساس علاقات متوازنة بين الدول وبين الشعوب . ووفقا لهذا التسليم بالتكافل ، سلّمت الدول الاعضاء بأن بعض المشاكل تتطلب حولا عالمية بسبب اتساع نطاقها . وبالتالي وضعت هذه المنظمة بطريقة متزايدة في خدمة البشرية كلها وذلك بالتوصل الى تلك الحلول .

ومن المؤسف أن السنوات الخمس الاولى من هذا العقد لم تحقق آمال السبعينيات . فقد ظهرت في العلاقات بين الدول بوجه عام نزعة بدائية تشكل تناقضا واضحا مع روح السبعينيات ومنجزاتها . وهذه البدائية تهزأ بالجهود التي بذلت خلال سنوات طويلة لوضع نظام دولي ديمقراطي ، بما في ذلك مجموعة من القواعد والقوانين التي وضعت بهدف ادارة العلاقات الدولية . والاسس الرئيسية لهذا النظام هي احترام استقلال الدول وسيادتها وملازمة اراضيها وحق تقرير مصير الشعوب ، وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والامن الجماعي ، والتعاون المتعدد الاطراف على اساس المساواة .

ومما يشير اليه أننا شهدنا هذه المبادئ تنتهك بصورة متزايدة في هذا العقد حتى الآن . فاستقلال الدول الصغيرة لا يحترم ، ونسيح التعاون الدولي يتعرض لهجمات مستمرة . كما ان هناك أدلة متزايدة على التعصب الايديولوجي في العلاقات الدولية .

وفي مجال نزع السلاح ، حققت الدورة الاستثنائية الثانية نتائج أقل من الدورة التي سبقتها . وفي نفس الوقت ، يستمر سباق التسلح ممحوبا بالاعداد للحرب الذي يستهلك موارد مالية أكثر من أي نشاط يرمي الى تعزيز السلم أو دعم التنمية . ويشكل خطر الابداء النووية الآن قلقا دوليا رئيسيا . ومع ذلك ، وبمسلك أشبه بما يحدث في مؤلفات كافكا ، فإن وجود هذا التهديد المشترك لم يؤد بعد الى وحدة الاستجابة التي تتطلبها هذه العملية . وليست الحقيقة المؤسفة هي فقط أن سباق التسلح يستمر على الأرض ولكن هناك أعمالا ملمومة قد تم الشروع فيها متؤدي الى تحويل الفضاء الخارجي الى مجال للتنافس العسكري .

والمطلب الرئيسي لعمرنا هو كبح جماح سباق التسلح . والمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق الدول النووية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد أحطنا علما بالمواقف المعلنة لهاتين الدولتين ، بما فيها رغبتهما في الشروع على نحو جاد في مفاوضات للأسلحة وادراكهما لنتائج الفشل التي لن تؤثر فقط عليهما ولكن على الانسانية جمعاء .

وان غيانا لها آراؤها بالنسبة لمسلكهما في الماضي ، ولكن ليس هذا موضوع حديثي الآن ، بل إنني أرغب اليوم في أن أضم صوت غيانا ، ذلك الصوت الضعيف ولكنه نزيه وواضح ، الى الاصوات العديدة التي استمعنا اليها من هذا المنبر لنحث على أن تكون محادثات القمة في جنيف أكثر من عملية لانشاء الاتصالات بين قادة الدولتين . وأن تكون هذه المحادثات مثمرة وبناءة . ولا يجوز أن تضيق منهما الفرصة لارساء علاقات جديدة وأكثر تنظيما بين الدولتين .

وإذ أنتقل الى مسألة انتهاء الاستعمار ، أذكر أن الاحباط الطويل لاستقلال ناميبيا إنما هو نتيجة لمقاومة بعض الدول للقرارات التي تمثل حقا ارادة المجتمع الدولي . ولا يجوز أن يثنينا " الربط " أو أية اعتبارات دخيلة أخرى عن تميمنا على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لضمان امتثالها لذلك القرار . واسمحوا لنا في هذا الصدد بأن نشيد

بالجماهير التي تتحرك تحت قيادة حركات التحرر في جنوب افريقيا وناميبيا لفرض الضغط الحاسم على نظام بريتوريا من أجل انتهاء الفصل العنصري واحترام حقوق جميع شعوب جنوب افريقيا وناميبيا . وإن واجب هذه المنظمة هو دعم هذه الحركات . وينبغي تطبيق الجزاءات الاقتصادية الالزامية وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وفي مناطق أخرى من العالم ، لا تزال حالات التوتر والازمات التي شغلت بال هذه المنظمة خلال السبعينات ، مدرجة على جدول الاعمال الدولي . ومنذ ذلك الحين ظهرت مشاكل أخرى .

وفي الشرق الاوسط ، تعتبر العناصر الاساسية لتسوية شاملة ودائمة معروفة للجميع وما زال المفتاح الى السلم هو تلبية آماني الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في وطن خاص به . وإن استمرار معارضة عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم الذي دعت اليه هذه الجمعية ، والذي يتطلب مشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لن تؤدي الا الى إطالة المعاناة وتأخير التسوية .

وبالمثل ، فيما يتعلق بقبرص التي لا يزال استقلالها وسلامتها الاقليمية يتعرضان للانتهاك ، فإن إطارا سليما للحل يكمن بالفعل في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وقد تحلى الامين العام بالصبر في الانطلاق بالولاية الموكلة اليه . وإننا نشكر على جهوده ونحث كل الدول الاعضاء ، وممثلي الطائفتين في قبرص ، على تقديم أقصى قدر من التعاون معه في جهوده الجديدة .

وفي أمريكا الوسطى والكاريبي نرى أبشع ظواهر التعصب الايديولوجي . فقد استغلت قوى أجنبية الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب شبه الاقليم واستخدمتها بدعوى حماية هذه الشعوب مع غزوة ايديولوجية أجنبية . وكانت النتيجة التوتر وعدم الاستقرار ووجود حالة يتعرض فيها السلم والامن لخطر كبير .

وتعتبر غيانا أن كفاح شعوب أمريكا الوسطى يهدف لازالة آثار قرون من الاهمال والضياع ، وأن مشاكل العلاقات بين الدول في تلك المنطقة ينبغي حلها عن طريق الحوار

والمفاوضات لا عن طريق استخدام القوة العسكرية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق العملاء . ولهذا السبب ، تعتقد غيانا أن عملية كونتادورا تستحق من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي دعماً حقيقياً وعملياً وليس بالكلمات الرنانة فقط . ونحن من جانبنا ، قدمنا دعماً الصادق والمستمر لتلك العملية وللحادثات الخنائية بين دول المنطقة وبين تلك الدول والاطراف المعنية خارجها . وتحت غيانا أيضاً هذه الجمعية على أن تعمل لتيسير مبادرات السلم في أمريكا الوسطى التي تنبثق من شعوب شبه الاقليم وتباركها . وينبغي أن تؤيد هذه الجمعية ، بين أمور أخرى ، عمل فريق دعم كونتادورا وتشجعه .

إن احتمالات تحقيق تقدم في انشاء نظام اقتصادي دولي جديد وتحقيق النمو المستمر في الاقتصاد العالمي تتناقض نتيجة للتراجع الحالي من تعددية الاطراف ، والتردد في الشروع في مناقشات حول المفاوضات العالمية ، التي اذا ما بدأت على اساس متفق عليه بشكل متبادل ، من شأنها أن تشكل وسيلة شاملة يمكن عن طريقها للمجتمع الدولي أن يعيد تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس جديد ويميز في الوقت نفسه التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف .

كما يلاحظ أن بعض الدول المتقدمة ليست راغبة في إحداث تغيير اساسي فيما يتعلق بالتجارة الدولية ونظام المدفوعات رغم أوجه عجزها المعقدة وعدم قدرتها على الاستجابة بآلية درجة مناسبة أو مستمرة لاحتياجات الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي . ورغم أن حقيقة التكافل قد أصبحت أكثر وضوحاً مع استمرار الازمة الاقتصادية ، فإن بعض الدول الغنية والقوية تتجاهل متطلبات هذا التكافل وتسمى لفرط سيطرة أكبر على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وهناك عامل حاسم في النظام المالي والنقدي الدولي المضطرب وهو مشكلة المديونية التي تواجه البلدان النامية ، وهي مشكلة سبق أن تناولناها في هذه الجمعية بطريقة واضحة وبليغة .

فلنأمل أن نتمكن في هذه الجمعية من تحقيق نتائج تكون انعكاساً لروح التعاون الدولي الذي ساد في السبعينات .

ومما يرتبط بالقدرة على صداد الديون أن السلع الأساسية التي تتاجر بها البلدان النامية قد تأثرت بالأسعار المنخفضة والطلب الضعيف والتقلص المتعمد للأسواق في العالم المتقدم . وكان لهذه المشكلة أثر عكسي على نوعية الحياة في العديد من البلدان النامية . وإن ما نحتاجه من المجتمع الدولي هو التعاون المتزايد في وضع سياسة دولية للسلع الأساسية بما في ذلك تحسين خطط استقرار الأسواق .

ولسوء الحظ ، فإن هذه المواقف السلبية من جانب بعض البلدان المتقدمة تمتد إلى هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة عند وضعها لبرامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية . ونحن في العالم النامي لم نقلل مع ذلك من جهودنا ، وسوف يبني السجل أن التعاون بين بلدان الجنوب ، على المستويات المختلفة ، لا يزال يزداد وينمو .

ولن تتراجع غيانا عن التزامها بالتعاون الجماعي الدولي . ولهذا السبب نحث مرة أخرى البلدان المتقدمة التي ترددت في الماضي أو التي اتخذت خطوات لاحتباط العمل الدولي ، أن تغيّر من مواقفها وتنضم إلى من يعملون على تعزيز التنمية الحقيقية الشاملة .

وفضلا عن هذه الحالات ، هناك على الاقل مسألتان تتسببان في زيادة القلق الدولي . وأشير هنا الى اساءة استخدام المخدرات والمتاجرة بها ، والارهاب . وفيما يتعلق بالارهاب ، فقد ذكرنا الامين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة بأن " بعض المكوك القانونية الدولية الضرورية قد أعدت " (A/40/1 ، ص ٢٢) ولا يتعين علينا فقط أن نعقد العزم على تنفيذ هذه المكوك بالكامل ولكن علينا أيضا أن نقرر ما اذا كان الامر يتطلب اتخاذ تدابير اضافية من أجل التعاون الدولي وما اذا كان بالامكان الموافقة على هذه التدابير . وفي العام الماضي اتخذت هذه الجمعية قرارا بعيد الاثر ضد ارهاب الدولة ساعد في توضيح الامور . ونحن إذ نمضي في التطرق لهذا الموضوع ينبغي أن نحرص على ألا يقترح اتخاذ أي اجراء يمثل جزءا من حملة ايدولوجية ، لان هذا من شأنه أن يؤدي الى تعقّد البحث عن حلول متفق عليها .

أما فيما يتعلق بمسألة المخدرات ، فان غيانا تؤيد مقترح الامين العام ومؤداه أنه ينبغي عقد مؤتمر عالمي لتناول جميع جوانب اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها . ولئن كنا نرحب بعقد هذا المؤتمر لا بد أن نشدد على أن مشكلة المخدرات لا يمكن التطرق اليها بطريقة منفصلة .

وبالنسبة للعديد من الدول والشعوب فان التوسع في استخدام المخدرات مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية . وهذا الارتباط يجب أن يؤخذ في الحسبان في أي نهج دولي ذي معنى لمعالجة المسألة . لذلك يحدونا الامل في أن تكون طبيعة مشكلة المخدرات ونطاقها مما يشجع على ادراك الحاجة الماسة الى الحوار المؤدي الى التعاون الدولي في مجال أوسع كثيرا ، كما تطالب بذلك البلدان النامية منذ سنوات . وأود ونحن نبحث عن السلم والتعاون الدولي أن أ طرح على هذه الجمعية الفكرتين التاليتين :

وتتعلق الاولى منهما بالرياضة . لقد تأثرت الالعاب الاولمبية في هذا العقد ببعض المواقف المؤسفة للغاية التي زادت من الانقسامات بين الشعوب وبين الدول . وبالطبع ، لا يمكننا أن نهادن الفصل العنصري فسي هذا الصدد . فهناك مكوك موجودة

بالفعل ونأمل أن يكون بمقدورنا خلال هذه الدورة اعتماد مشروع اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الرياضة ، وهي اتفاقية أعدت بعناية ودقة . إلا أنني أود أن أ طرح السؤال التالي : ألا يمكن تسخير الألعاب الاولمبية في المستقبل لتعزيز التوفيق والتفاهم بين الشعوب والدول بما يخدم قضية السلم ؟ وبالنظر الى أن دورة الألعاب الاولمبية القادمة سوف تعقد في كوريا ، ألا يمكن تسخيرها بطريقة ايجابية وبناءة لتعزيز المناخ الذي من شأنه أن ييسر البحث عن حل لمشكلة شبه جزيرة كوريا المقسمة ؟

أما الفكرة الثانية فتتعلق بانتهاء الاستعمار . لقد تمت الاشارة عن حق بهذه المنظمة لمساهمتها في عملية انتهاء الاستعمار . ولكننا إذ نركز انتباهنا على ضرورة الانهاء الرسمي للاستعمار السياسي الذي ما زالت له بضعة بقايا في أنحاء العالم ، ألا يجوز أن نكون قد تناسينا أو نسينا بعض آثار الاستعمار التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا والتي لها تأثير سلبي على العلاقات بين الدول وعلى قدرة الامم المتحدة في الوفاء بواجباتها في نحو كاف ؟ حيث أن الاستعمار يؤثر على الدولة القائمة بالاستعمار والدولة المستعمرة على السواء . وثمة أثر واضح ألا وهو انتشار التخلف وما يترتب عليه من عدم الاستقرار . وهناك أثر آخر يبعث على الانزعاج بنفس القدر ويتمثل في استمرار في اتخاذ مواقف وسياسات مماثلة لما ينتهجه المستعمر . وإن العمل على المعيين الوطني والدولي لتغيير هذه الحالات السلبية بصورة دائمة من شأنه أن يعزز التعاون ، والسلم والامن بين الدول .

إن حركة عدم الانحياز منذ انشائها وضعت نصب عينيها هدفا رئيسيا يتمثل في وجود عالم من الدول الحرة والمتساوية في السيادة تدير علاقاتها فيما بينها عن طريق مؤسسات تنشئها بطريقة ديمقراطية . لذلك فإن حركة عدم الانحياز لم تتردد على الاطلاق في موقفها المناهض للامبريالية والاستعمار والعنصرية والسيطرة الأجنبية ، ودعت دائما بقوة الى اضعاف الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية .

وخلال السبعينات من هذا القرن عززت حركتنا من أجهزتها الداخلية الرامية الى كفالة قبول أوسع لتوصياتها ومقرراتها في هذه الجمعية وغيرها من المحافل ، وما فتئنا نعمل على ذلك حتى يومنا هذا .

وما برحت حركة عدم الانحياز تقوم بحملة راسخة من أجل السلم والتنمية المنصفة القائمين على المنفعة المتبادلة . وعندما اجتمع رؤساء دولنا أو حكوماتنا مؤخرا في نيودلهي في عام ١٩٨٢ ، وضعوا برنامج عمل متعدد الجوانب لا يتعلق بالتعاون بين البلدان غير المنحازة فحسب ، بل يشمل الكثير من المسائل الملتهبة التي تتطلب حلولها التعاون الدولي المفتوح والحقيقي . لكن استجابة المجتمع الدولي لعدد من هذه المبادرات لم تكن دائما ايجابية . وعلى الرغم من ذلك ، سعت الحركة الى مواصلة العمل الذي بدأ في اجتماع القمة خلال مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد مؤخرا في لواندا بأنغولا .

ويعتقد أعضاء حركة عدم الانحياز أن إعلان لواندا يوفر اطارا مناسباً ومقترحات عملية للعمل في الجمعية العامة .

وسيكون حكم الحركة على مواقف بقية أعضاء هذه المنظمة من خلال رد فعلهم لجهودنا لجعل مقترحات الحركة بشأن التعاون الدولي والعمل بشأن المسائل المحددة مقبولة في هذه الجمعية .

ونحن لسنا متشبهين بمواقفنا ومنظّل على استعداد دائما للدخول في مفاوضات تدور بنزاهة واخلص ، وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لهذه المفاوضات هو العمل على اتساق المصالح المتنوعة لجميع دولنا ، وهو من المقاصد الاساسية للميثاق . ولا يمكننا التفاوض على المبادئ التي تمثل أساس تضامن حركتنا ، وهي مبادئ أستطيع القول بأنها عالمية في طابعها .

فلنظهر في احتفالنا بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة أننا جميعا على مستوى المسؤولية .

السيد هيدن (استراليا) ((ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أتقدم اليكم بتهنئتي على انتخابكم لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة . وسوف نستفيد جميعا من خدمتكم الطويلة في هذه الهيئة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة . وأود أيضا أن أعرب عن التهنئة الخالصة لسلفكم السيد بول لوماكا ممثل زامبيا على الطريقة الممتازة التي أدار بها الدورة التاسعة والثلاثين .

وبالإضافة الى ذلك ، أود أن أعرب لحكومة جمهورية المكسيك عن عميق القلق والتعاطف من جانب استراليا حكومة وشعبا بسبب المأساة الوطنية والشخصية التي حلت بمدينة المكسيك . وإننا لعلى ثقة من أن جهود الشعب المكسيكي والحكومة المكسيكية التي لا تعرف الكلل ، وجهود وتعاطف بقية العالم ، ستمكّن المكسيك من إعادة البناء والتقدم بثقة .

وكان هناك كثيرون في عام ١٩٤٥ ، لا سيما في الايام القاتمة في السنوات الخمس أو الست التي تلتها ، لا يتمورون أبدا أننا سنبقى حتى نحتفل بالذكرى الأربعين لميلاد هذه المنظمة وقد يكون ذلك وحده سببا كافيا لئلا نبخل في ابداء الارتياح والتهنئة في البيانات التي يدلى بها في هذه الجمعية هذا العام . وعلى امتداد السنوات الأربعين الماضية ، أحرز تقدم ذو بال في ترجمة مقررات عام ١٩٤٥ الى واقع ملموس ؛ فقد أصبحنا حقا مجتمعا عالميا ، وما من مكان يمكن أن يظل بمعزل عن تيارات التغيير التي أطلقتها الحرب العالمية الثانية ؛ وأصبحنا على بيئة من أنه في عالم جديد من الدول المستقلة ذات السيادة لا بد من وجود نظام مترابط من النفوذ والتضامن الدوليين

وبالنظر الى أن هذه مناسبة خاصة ، اعترم الا يتضمن بيان استراليا الاستمرار المجهود للتطورات العالمية بل أن يكون دراسة للوضع الذي تجد فيه الأمم المتحدة نفسها بعد ٤٠ عاما .

لقد أدى بنا تطور الأمم المتحدة الى قبول مدونة للسلوك الدولي . وقد أنجزت أعمال كبيرة وهامة في تدوين القوانين الدولية بشأن مسائل كانت سببا للحرب في الماضي مثل السيادة على البحار وقاع البحار . وأمكن تيسير عملية انتهاء الاستعمار بعد الحرب ، وهي عملية كان من المحتمل أن تكون مؤلمة جدا في مناطق كثيرة . وأصبحوا لي أن أقول بين قوسين أن مما يؤسف استراليا أن عملية انتهاء الاستعمار في كلدونيا الجديدة لم تمض قدما بنفس السرعة التي توقعها المجتمع العالمي . ونأمل لهذا بوجه خاص بسبب الاضطراب الذي أحدثه ذلك في منطقتنا .

لقد استفادت البشرية في كل مكان من تطورات مثل الاعتراف بأن حقوق الإنسان تشكل الشاغل الحقيقي للمجتمع العالمي . وقد بذلت جهود جماعية أدت الى الترقى الاقتصادي والاجتماعي لملايين النام الذين كانوا ، لولا ذلك ، سيظلون عرضة للمصادفات

أو اتفاق الظروف . ومن المتعذر تقييم نتائج الأنشطة التي اضطلع بها بهذه السروح الجماعية ، مثل برنامج محو الأمية الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وبرنامج مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وغير ذلك من أشكال المساعدة المادية . كما أن من المتعذر حصر الأرواح التي أنقذها المفوض السامي لشؤون اللاجئين أو المنفعة الاجتماعية التي نتجت عن برامج مثل مؤتمر المرأة الذي عقد مؤخرا في نيروبي ، والسنة الدولية للمعوقين ، والسنة الدولية للشباب ، والسنة الدولية للسلم .

وخلال السنوات الأربعين الماضية ، لم تندلع حرب عالمية ، وإن كنا قد اقتربنا في بعض الأحيان منها وكان من العوامل الهامة في هذا النجاح ما حقته هذه المنظمة من نفوذ وإحسان بالتضامن . واني أذكر هذه النقطة الأخيرة في قائمة الفوائد التي أسبقتها الأمم المتحدة على المجتمع الدولي ليس لأنها أمر نهني أنفسنا عليه بل لأنها أيضا مسألة ينبغي أن تحملنا على التفكير المتأن بشأن ما نقمده بمفاهيم مثل السلم والتقدم واستقلال المجتمعات . وهي مسألة ينبغي أن تحملنا على التأمل فيما إذا كان بوسعنا أن نجعل هذه المنظمة تخدم هذه المفاهيم بمودة أكثر فاعلية وعدالة ولا سيما في سياق السلم والحرية .

يشير الأمين العام ، في تقريره عن أعمال المنظمة ، إلى ملاحظة أدلى بها الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت كانت منارة للحكومة الاسترالية في ذلك الوقت قال الرئيس إن انشاء الأمم المتحدة :

" معناه - وينبغي أن يكون معناه - نهاية نظام الأعمال الانفرادية ، والتحالفات القاصرة على أطراف دون غيرها ، ومناطق النفوذ ، وموازين القوى وجميع الوسائل الأخرى التي جربت على مدى قرون وأخفقت دائما " (A/40/1 ، ص ٢) .

واذا طبق ذلك المعيار على منظمتنا ، فلا بد من القول انه مازال علينا أن نقوم بالكثير .

واسمحوا لي أن أؤكد نقطة تتعلق بعدم إندلاع حرب عالمية خلال أربعين عاما . فهناك اناس في كل قارة من قارات العالم يختلفون مع هذا القول بشدة . هناك اناس في كل قارة يؤكدون اننا عندما نتحدث عن عدم اندلاع حرب عالمية فاننا نضع في اعتبارنا عالما محدودا جدا . فهناك أشخاص في كل قارة تدعى عالمهم بل تحطم بسبب أحداث يسميها كثير منا هنا مصائب محلية صغيرة . وهؤلاء الناس يرون من الهياكل الدولية التي أنشأناها ، مثل الأمم المتحدة ، إن عالما مكان لاتزال فيه السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية محدودة . ويلاحظون المفارقة الكبرى في الأمم المتحدة ، وهي انه مع إزدياد عدد الدول المستقلة فان القوة تنحصر في أيدي أقل .(*)

وقد استرعى الامين العام انتباهنا الى مثال على ذلك ، وهو ما تعرضت له بلدان كثيرة نتيجة للديون وأساليب خدمة الديون - وهي مسألة حساسة ومعقدة . وإذا كان في وسع الاغنياء أن يستأجروا أشخاصا آخرين ليموتوا بدلا منهم ، كما يقول المثال المأثور ، لا يمكن للفقراء أن يعيشوا عيشة رغيدة . وأن تدابير مثل برامج التكيف وإعادة جدولة الديون لها عناصر هامة في استراتيجية قد تكون ناجحة . وأقول "قد" لانه لا يمكننا بعد أن نفتخر أن المشكلة قد حلت . وعلاوة على ذلك ، يجب أن نتوخى الحذر حتى لا يؤدي العلاج الى قتل المريض . وعلينا أن نخطأ حتى لا تؤدي تدابير التكيف التي قد تعيد الجدارة الإثمانية والاستقرار الى البلدان المدينة ، سببا في كثير من الاحيان في تقويض الديمقراطيات الهشة القائمة في تلك البلدان . ومن حق البلدان المدينة التي تمر بعملية التكيف أن تتوقع الدعم من المجتمع الدولي ، في شكل سياسات تؤدي مثلا الى أسعار صرف معقولة وفرصة أفضل للوصول الى أسواق البلدان الصناعية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتام (قبرص) .

وهذا المبال لا يبين فقط مدى تركيز القوة ، بل يبين أيضا مدى استعمال القوة خارج نفوذ هذه المنظمة . وقد بدأت هذه العملية ، في حقيقة الأمر ، عندما اجتمعت الدول المؤسسة لوضع نظام الأمم المتحدة . وقد لاحظنا في استراليا أن موضوع المناقشة لم يكن السبل المؤدية الى السلم بقدر ما كان توزيع السلطة ، ومن ينبغي أن يحوزها ومن ينبغي أن يكون له نصيب فيها . وكانت تلك هي الحصة التي وضعت في آلية الحكومة العالمية . ولاشك في أن هذه الآلية تعمل ، ما من جدال في ذلك ؛ وكما قلت إنها توفر نظاما عالميا ، وسلطة عالمية وأساسا لمجتمع عالمي حقا . ولكن الآلية يمكن أن تعمل بصورة أفضل لصالح هؤلاء الذين لم يحضروا إحتفالات إقتسام القوة قبل أربعين عاما .

ونحن في الأمم المتحدة ننسج نسيجنا معقدا من المعتقدات والكلمات حول تطورات مثل الفصل العنصري أو نزع السلاح . وقد تعلمنا أن نتعايش مع هذه المشاكل . وبعضنا يستخدم خبراء يمضون حياتهم بأمرها في دراستها . وتبقى هذه المشاكل مع ذلك بل وتتعاظم ، رغم أنها تثير القلق بل والرعب بين إناس كثيرين يعتمدون علينا في تمثيلهم . وترى الحكومة الاسترالية انه ينبغي لنا في هذه الدورة الأربعين للجمعية العامة أن نبدأ العملية التي تتيح للمنظمة أن تصبح أكثر فعالية في معالجة هذه المشاكل . وقد تعمقت تسمية الفصل العنصري ونزع السلاح لانهما قادران على إحداث الكوارث كما انهما قادران على تحسين قدرة الأمم المتحدة ومكانتها .

ولا اعتزم أن أسهب في الحديث عن الطابع الشرير للفصل العنصري ، الذي لا يخفى على أحد . انه أمر بغيض أخلاقيا . وحكومة جنوب افريقيا قد ادخلت بعض الإصلاحات التجميلية عليه ، لكن جذعه وفروعه الرئيسية وجذوره مازالت على حالها . والسؤال هو ، هل سيكون الانهيار الحتمي لهذا النظام أكثر عنفا عما شهدناه حتى الان أم هل يمكننا ازالته بصورة سلمية نسبيا ؟ ان كل يوم تسفك فيه الدماء في جنوب افريقيا يجعل امكانية الاعتدال أكثر بعدا . ومع ذلك لاتزال حكومة استراليا ترى انه ينبغي ان نمارس الضغط السلمي مادام ذلك بإمكاننا لاقتناع حكومة جنوب افريقيا بالتخلي عن نظام بربري يتجه حتما صوب العنف الجماعي وان تنضم الى عالم يؤمن بمعايير أكثر تهندنا .

وقد أوقفت استراليا الاستثمارات الرسمية الجديدة في جنوب افريقيا وحظرت استثمارات حكومة جنوب افريقيا في استراليا ، وطلبت من المصارف الاسترالية وغيرها من المؤسسات المالية ان توقف تقديم قروض جديدة للمقترضين في جنوب افريقيا . وقد اتخذنا خطوات لسحب مفاوضات التجارى من جنوب افريقيا وسحب المساعدة الحكومية للاستراليين الذين يتاجرون مع جنوب افريقيا . ولن تصدر استراليا بعد الآن الى جنوب افريقيا منتجات النفط أو الحاسبات الالكترونية أو المعدات التي من المعروف ان قوات الامن في جنوب افريقيا يمكن ان تستخدمها . وقد حظرتنا استيراد عملة "الكروغرانس" وجميع العملات الاخرى المسكوكة في جنوب افريقيا ، وكذلك اللوازم والمعدات العسكرية . وقد اصدرنا مدونة سلوك للشركات الاسترالية العاملة في جنوب افريقيا تكفل الا تجني هذه الشركات ارباحا من وراء استخدام قوانين العمل العنصرية .

ونحن نعد استراتيجية للاجتماع الذي يعقده في الشهر المقبل رؤساء حكومات الكومنولث لمواصلة هذه السياسة ، ونفكر في تشكيل فريق من الشكات في المسائل الدولية لوضع اقتراحات من أجل التحول السلمي في جنوب افريقيا وكذلك تشكيل فريق يدرس السبل التي يمكن عن طريقها تعليق الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك تعمل حكومة استراليا في هذه المنظمة من أجل فرض نظام عالمي الزامي للجزاءات الاقتصادية . ونحن نقدر القلق الذي يعترى بعض الحكومات من أن تلك الجزاءات ستعود بالضرر على السود في جنوب افريقيا . بيد انه ينبغي لتلك الحكومات ان تلاحظ ان السود في جنوب افريقيا أنفسهم يطالبون بفرض هذه الجزاءات حتى وان تعرضوا للموت من جراء ذلك . إن أهالي جنوب افريقيا الذين سيعانون أكثر من غيرهم بسبب هذه الجزاءات هم الاقلية البيضاء المتميزة التي تستفيد كثيرا من نظام الفصل العنصرى . والاقتراحات الاخيرة التي قدمها رجال الاعمال البيض الى القادة السود تبين ان للأوساط التجارية رؤية لحقيقة الموقف أكثر وضوحا من رؤية المتطرفين في حكومة جنوب افريقيا . وتؤمن استراليا انه من المهم بشكل خاص ان تلعب البلدان التي لها استثمارات كبيرة في جنوب افريقيا دورا نشطا في الحملة الخاصة بفرض الجزاءات التي متشنها استراليا .

وقضية ناميبيا من المشاكل وثيقة الصلة بمشكلة جنوب افريقيا . وباعتبار استراليا عضوا في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ودولة لها مصلحة وثيقة في انهاء الاستعمار ، فانها تشعر بقلق خاص ازاء تحدى جنوب افريقيا المارخ للامم المتحدة في هذا الصدد . لقد أنهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا منذ حوالي ٢٠ عاما ، وأنشأت مجلس ناميبيا باعتباره السلطة القانونية القائمة بالادارة . ووضعت قرارات الامم المتحدة خطة بسيطة وعملية من أجل تسليم ناميبيا الى شعبها عن طريق انتخابات حرة . وترتب على رفض حكومة جنوب افريقيا تنفيذ ذلك ان أصبحت قوات جنوب افريقيا تعربد في أراضي جيرانها ، وتقتل مواطني جيرانها . ونحن ندين هذا السلوك من جانب جنوب افريقيا والذي يضيف سببا آخر يدعو مجلس الامن الى فرض جزاءات اقتصادية الزامية على حكومة تفقد جميع أصدقائها بسرعة .

ان نزع السلاح النووي مثال لقضية أمكن تحقيق تقدم ملحوظ بشأنها ، وإن كان هذا التقدم لم يبلغ الحد الذي يبدد ما يساور الكثيرين من مخاوف . وأعني بهذا التقدم ، الترتيبات الاساسية الهامة مثل المعاهدة الخاصة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، واتفاقات الجولة الاولى والجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وفي ذهني الآن بمفء خاصة معاهدة عدم الانتشار التي انتهى المؤتمر الاستعراضي لها منذ عشرة أيام فقط . لقد أسهمت معاهدة عدم الانتشار مساهمة فائقة في تحقيق الاستقرار في العصر النووي وفي تحقيق الامن لنا جميعا ، سواء كنا أو لم نكون من الموقعين عليها . وكان المؤتمر الاستعراضي ذاته مثالا للتعاون الدولي . وقد أكد أطراف المعاهدة صحتها وقوتها . ولكنهم رأوا أيضا ان هذه المعاهدة لابد ان تنفَّذ بشكل أكثر فاعلية في مجالات رئيسية مثل تطوير نظام الضمانات ، واسترعوا الانتباه الى ضرورة تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة بشكل كامل ، والى المسؤوليات الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية . وقد رَحَّب المؤتمر بالاتفاق بشأن معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، وهو الاتفاق الذي توصلت اليه الدول الاعضاء في ندوة جنوب المحيط الهادئ في الشهر الماضي . وقد دعيت الدول الحائزة للأسلحة النووية الى التقيد بالبروتوكولات الخاصة بهذه المعاهدة . وانني أكرر هذه الدعوة اليوم . وقد استبعدت انتاركتيكا من سباق التسلح الدولي بموجب أحكام محددة تمنع عسكريتها . وباعتبار استراليا طرفا في المعاهدة الخاصة بها فاننا نشيد بالاسلوب العام الذي تدار به أنتاركتيكا .

وبذلك أحرز تقدم بشأن هذه المشكلة التي تنطوى على أكبر خطر يواجهنا . ولكن لابد من القول إن هذا التقدم كان بطيئا ومحدودا وصعبا في كثير من الاحيان . والحكومة الاسترالية لا تقول هذا بوصفها متفرجا يشعر بالحسرة ولكن باعتبارها مشتركا نشطا يشعر بخيبة الامل أحيانا فيما يتعلق بعملية نزع السلاح . ويحق لنا أن نعرب عن هذا الشعور بخيبة الامل . ونحن نعرف أن المسؤولية الرئيسية والكبرى لنزع السلاح النووي وتلافي نشوب حرب نووية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبمفء

خاصة على الدولتين العظميين . وبهذا المفهوم فإن نزع السلاح يعانى نفس المفارقة التي تلم بالامم المتحدة في مجموعها ، وهي أن أشار الحرب النووية مستقع وطاتها على الجميع ، بينما القدرة المباشرة على منع نشوب هذه الحرب مقصورة على القلة . ولا بد لهذه القلة أن تتأمل في هذا . وربما تكون أكثر من ٢٠ دولة بما فيها استراليا ، قد نظرت في حيازة الاسلحة النووية في وقت ما بسبب ما كان معتقدا من أن هذه الاسلحة توفر الأمن والهيبة . ولكن هذه الدول قررت عدم حيازة هذه الاسلحة لأنها قبلت القاعدة المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار من أن الاسلحة النووية غير مقبولة في النظام العالمي التقدمي . وباتخاذ هذا القرار كسبت هذه الدول الحق في التأثير على عملية نزع السلاح بدلا من ترك هذا الحق مقصورا على زمرة من الدول النووية . لقد كسبت تلك الدول الحق في أن تشير الى الجوانب العملية التي تبعث على قلقها .

اننا في استراليا ، ندرك بطبيعة الحال التعقيدات التي تنطوى عليها هذه العملية ، ونرى أن أهم هدف لمفاوضات نزع السلاح هو التخفيض المبكر والجذري في عدد الاسلحة النووية . وإذا ركزت المفاوضات على هذا الامر ، وأخذت بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل طرف في صيانة الاستقرار ، فلن يكون من الصعب تحديد أعداد منظومات الاسلحة التي يمكن تخفيضها وأنواعها . لكن الصعوبات متشعبة إذا لم تعقد المفاوضات بالاسلوب الصحيح الذي شرحتة تَوّا ، ومتشعبة هذه الصعوبات أيضا إذا ما جعلت اتفاقات التخفيضات مشروطة بمسائل أخرى . وسنشعر بقلق عميق إذا ما ربطت هذه الاتفاقات بمسائل أخرى ، قد تبدو ذات صلة ، ولكنها بوضوح مسائل منفصلة تعرقل التحرك صوب تخفيض الاسلحة .

وشمة باعث آخر على قلقنا ، هو امكانية امتداد سباق التسلح الى الفضاء . لقد رفضت حكومة استراليا ان تؤيد المبادرة الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالدفاع . ونحن نفضل إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لإزالة منظومات الاسلحة الحالية ، والاحتفاظ بنظام القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وتعزيز الجهود الدولية لضمان بقاء الأنشطة التي تجرى في الفضاء الخارجي قاصرة على الأغراض السلمية . ولا بد من التحدث

بمراحة في هذا الوضع الذي يعوزه الوضع الكافي بشأن الحقائق . وفي رأينا انه ينبغي الا تكون هناك أية منظومات للأسلحة في الفضاء . واذا ما كانت هناك مثل هذه المنظومات ، واذا كان الذين يقترحون قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لديهم بالفعل مثل هذه المنظومات في الفضاء ، فينبغي لهم ازالتهما . واذا كان هناك إختلاف صادق في تفسير ماهية البحوث العلمية المسموح بها بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية فلا شك في أن من يريدون المحافظة على تلك المعاهدة قادرون على إنهاء هذه الاختلافات .

لقد اقترح الاتحاد السوفياتي ان تتخذ الجمعية خطوة جديدة صوب التماون الدولي في الفضاء ، وسوف تدرس الحكومة الاسترالية هذا الاقتراح بعناية ، آخذة في الاعتبار جميع العواقب المترتبة على البحوث المستفيضة التي أجراها الاتحاد السوفياتي على مدى سنوات طوال بشأن هذه المسألة .

إن ما يدعو الى قلقنا المباشر بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، هو ان نفشل في الاتفاق على معاهدة تحظر على جميع الدول إجراء جميع التجارب النووية في جميع البيانات وفي جميع الاوقات . فهذا الحظر الشامل ضروري لوضع حد لسباق التسلح ، ولذا كان هدفا للمعاعي المبذولة منذ ٢٥ عاما . ولهذا أيضا تضمنت اتفاقات دولية

كثيرة ، من بينها معاهدة منع الانتشار ، التزامات بالتفاوض بشأن مثل هذه المعاهدة . ولهذا أيضا كان التقدم صوب التوصل الى هذه المعاهدة بطيئا بصورة محبطة . لقد طالبت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار ، الدول الحائزة للأسلحة النووية باستئناف المفاوضات بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب على سبيل الاولوية ، وقبل نهاية هذا العام .

وانني اقترح أن نطرح هذه الدعوة في الجمعية العامة ، كما انني أوجهها مباشرة وبصورة خاصة الى أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين لم يشتركوا في توافق الآراء بشأن المقترحات التي قدمتها استراليا ونيوزيلندا وغيرهما ، بحيث يمكن الشروع دون إبطاء في العمل التنفيذي بشأن معاهدة شاملة لمنع التجارب . ولا شك في أن الخلافات الاجرائية بشأن كيفية وصف ذلك العمل تلحق ضررا جسيما بالمجتمع الذي نمثله هنا.

ونحن نعلم جميعا أن هناك خلافات في وجهة النظر بشأن مسائل النطاق والتحقق والامتثال في مثل هذا الترتيب المتعلق بالخطر الشامل للتجارب . لكن الطريق الوحيد لحسم هذه الخلافات هو أن نجلى سوية ونعمل على حلها . وكما يقترح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لا بد من القيام بذلك دون مزيد من الإبطاء . وإذا استمر الإبطاء ، نعتزم حكومة استراليا أن تبحث عن سبل بديلة لحسم مشاكل النطاق والتحقق والامتثال . وبعبارة أخرى إذا كانت هناك دول حائزة للأسلحة النووية تواجه صعوبات في التفاصيل المتعلقة بالنطاق والتحقق والامتثال ، فإننا نعتزم أن نعمل مع الدول غير النووية ذات الآراء المماثلة على وضع بديل عملي .

وقبل أن انتقل من مسألة نزع السلاح ، أود أن أسجل تقدير حكومة استراليا للقرار الذي اتخذته حكومة الصين في وقت سابق من هذا العام بأنها ستشارك في العمل على وضع معاهدة حظر الشامل للتجارب حالما يتسنى الشروع في ذلك في لجنة نزع السلاح . وعلى النقيض من ذلك اختارت إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي فرنسا ألا تشارك في مناقشة مسألة حظر التجارب ؛ بل إنها تواصل إجراء التجارب في المحيط الهادئ ، بعيدا عن فرنسا ، وفي موضع يدخل الآن في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ . وهي تواصل ذلك بالرغم من المعارضة الشديدة لدول المنطقة . ولا يسرّ استراليا أن تدخل في نزاعات مع فرنسا . ولكن فرنسا تصرّ على إشارة الخلاف عن طريق مضيها في إجراء التجارب وأنشطتها في المنطقة والتي اعترف الرئيس ميتران نفسه بأنها جريمة غير معقولة وعملية تخريب . وكل ذلك يشير مرارتنا ، اذ تعلمنا فرنسا أنها لن تجرى ما تسميه التجارب النووية غير الضارة في فرنسا بل حيث نعيش نحن واصدقائنا . ولهذا نعلن استياءنا الشديد لهذا التخريب في أراضي دولة نعتبر أن فرنسا دولة صديقة .

إنّ نزع السلاح ومشاكل الجنوب الأفريقي من المسائل الرئيسية التي تواجه المجتمع العالمي وتشير الشك في قدرة المجتمع الدولي على حسم المسائل الموجودة في جدول أعماله منذ أمد طويل . وأعني تلك المشاكل التي تعرّض للخطر الأمن الدولي أو

الاقليمي مثل الاضطراب المساوي في لبنان واستمرار احتلال افغانستان الذي ما زلنا ندينه . وانني اكرر الإعراب عن إدانة استراليا لاستمرار احتلال غييت نام لكمبوديا . وان كانت دلائل التقدم الأخيرة تبشر بتحقيق تسوية سياسية بفضل المساعي الحميدة التي تبذلها اندونيسيا وماليزيا . وقد شجعتنا أيضا بعض الدلائل على التقدم صوب تسوية شاملة في الشرق الاوسط . وبرغم ما قامت به اسرائيل من انتهاك خطير لسيادة تونس ، مازلنا نأمل أن تعمل جميع الاطراف باتجاه مفاوضات جهرية ومبكرة . وفي هذه الحالات وغيرها ، فان قدرة هذه المنظمة على تحقيق الحلول كانت محدودة لاسباب مختلفة . فقد استخدم حق النقض في مجلس الامن بطريقة مخالفة للطريقة الهادئة الرمزية التي جرى توحيها قبل أربعين عاما ، وأصبح هذا الحق يستخدم لحماية مصالح الدول المتمتعة بحق النقض . ان الاخطار التي تهدد النظام الدولي تأتي من آثار التخلف والاجحاف التجاري كما تأتي من الحرب . لكن مجلس الامن ، رغم التزامه بحفظ السلم ، ليس له من الإشراف على هذه المسائل سلطة توازي سلطة هيئة مثل صندوق النقد الدولي . ومن ثم يطرح السؤال نفسه : هل ينبغي لهذه المسائل التي تنطوي على زعزعة الاستقرار أن تكون موضع بحث في مجلس الامن بالإضافة الى التهديدات العسكرية ؟ .

إن مئات الآلاف من البشر يلقون حتفهم في الحرب المستمرة بين العراق وايران . وهناك خمسة وعشرون عضوا في هذه المنظمة ، وبعضهم له تأثير كبير ، يبيعون الأسلحة لطرف أو لآخر من المتقاتلين . وهناك تسع دول أعضاء تباع الأسلحة الى الطرفين . فهل يُسمح لأعضاء الأمم المتحدة أن يحولوا حرب ايران والعراق الى سوق ضخمة لبيع السلاح والى مقبرة ! إن الردود العملية على هذه المشاكل المخيفة متوافرة ويمكن لهذه المنظمة أن تضعها . وتأمل حكومتني أن يتمكن مجلس الامن بصورة متجردة من مساعدة البلدين من أجل التقدم صوب حل لهذا النزاع المروع .

إن سجل الأمم المتحدة في تيسير عملية إنهاء الاستعمار سجل قيم كما أشرت اليه . لكن الاستعمار باق ، وحتى في عهده الأخير ، يشير الألم والتوتر . ونرى شيئا من هذا في منطقة المحيط الهادئ بشكل خاص . ويتمين علينا أن نطرح السؤال التالي

وهو هل ينبغي لعملية إنهاء الاستعمار وإيقاعها ومداها أن تبقى حكرا على الدولة المستعمرة أم ينبغي أن تشترك فيها هذه المنظمة ؟ .

وأهم المشاكل التي تواجهنا اليوم هي منع نشوب حرب نووية ، وهذا يتطلب نزع السلاح النووي . إن المفاوضات بشأن المسألة قائمة في جنيف ، ونحن جميعا نشعر بالامتنان لذلك . ولا بد من أن نقدر أن تفاصيل ترتيبات تحديد الأسلحة لا يمكن أن تعالج بصورة عملية إلا من جانب الأطراف المعنية مباشرة . لكن الآثار المترتبة على ترتيبات تحديد الأسلحة أو الافتقار اليها تتجاوز حدود ومسؤوليات الأطراف المعنية مباشرة . فهل هناك سند قوى لاقتراح زميلي من بوركيننا فاصو أن يجتمع مجلس الأمن وهو أسمى هيئة لحفظ السلام في العالم بصورة خاصة لمناقشة السلم ونزع السلاح في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية ؟ وهل ينبغي إعادة تشكيل المجلس بحيث يكون أكثر تمثيلا للعالم كما هو اليوم ؟ إن الأمم المتحدة ومؤسساتها قد ساهمت في السلم والتقدم على نطاق واسع ، ولكن ألا يمكننا أن نتمنى أن نصل إلى ما هو أفضل بدون وجود تلك الهيئات التي قد يتبين لدى التقييم المتأني أن تشكيلها عاجز وقد انقضى عهدها ؟ .

لقد استمعنا قبلا إلى هذه الأسئلة وهي تطرح بشكل متزايد مع تقدم الأمم المتحدة صوب النضوج . وقد أشيرت في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي حيث برزت درجة من توافق الآراء لصالح ضرورة تحقيق المزيد من الالتزام والفعالية . واستراليا تطرح هذه الأسئلة هنا في محاولة لدراسة المسائل التي تثيرها في الوقت الذي نبحث فيه منجزاتنا وأوجه فشلنا . ونحن نشير هذه الأسئلة بروح من الولاء المخلم والعميق للأمم المتحدة ومثلها .

إن استراليا من الأعضاء الأصليين والمؤسسين للأمم المتحدة ، كما أننا عضو في مجلس الأمن . وقد قدمنا الدعم المعنوي والمادي والمالي لطائفة هائلة من أنشطة الأمم المتحدة بدءاً بمكافحة المخدرات ومروراً بحفظ السلم وتحسين مركز المرأة وصحة الأطفال ، وانتهاءً بمساعدة اللاجئين . وفي هذه الأنشطة جميعا ، اعتمدت حكومة استراليا دائما على النوايا الطيبة لشعب استراليا . ونحن نقدر تعقيدات النظام

ونفهم أوجه قصور العملية السياسية ، ونعلم انه لا يمكن للدول أن تتنكر للمصالح القومية الحقيقية . لكننا ندرك أيضا أن الأمم المتحدة لن تحقق أى تقدم إن لم تستلهم المثل التي أنشأت مفاهيم مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر نزع السلاح . ولهذا ينبغي أن نعتبر الذكرى الأربعين لتأسيس منظمتنا فرصة لتجديد هذه المثل ، وأن نلتزم بضمان ألا تكون عمليات الأمم المتحدة وأجهزتها مطية لقصورنا أو مطامحنا ، بل أن تكون ملائمة لعالم ما كان يمكن تصور مدى تعقيده واحتياجاته قبل أربعين عاماً .

السيد مهابير (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسرني أن أتقدم باسم جمهورية ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا بالتهنئة الى الرئيس بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة خلال الدورة الاربعين لمنظمتنا . وانني على ثقة من أن الملة الوطنية التي ربطت بينه وبين الامم المتحدة منذ زمن طويل بوصفه ممثل اسبانيا وخبرته الواسعة في مجال الشؤون الدولية ستكفلان إسهام هذه الدورة التذكارية على نحو فعال في بلوغ الاهداف المكرمة في ميثاقنا والتمثلة في تحقيق السلم العالمي والعدل والتقدم الاقتصادي والاجتماعي . كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لاشيد بالسيد بول لوماسكا ممثل زامبيا الذي رأس بمقدرة فائقة عمل الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

وأود نيابة عن ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع المكسيك حكومة وشعبا فيما لحق بها من خراب وخسائر فادحة على إثر الزلازل الاخيرة . لعل أبلغ تعليق على وضع الكثير من البلدان منذ ٤٠ عاما والتغيرات الهائلة التي طرأت منذ ذلك الحين هو ذلك الذي جاء فيه أن أكثر من نصف الدول الاعضاء في منظمتنا والبالغ عددها ١٥٩ دولة لم يكن مستقلا عندما وقع ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ والواقع أن ما يقرب من ربع الدول الاعضاء الماثلة هنا بما فيها بلدى لم ينل استقلاله إلا في عقد الستينيات الذي شهد التعجيل بعملية تصفية نظام الاستعمار على الصعيد العالمي ، ومن ثم فإن عزيمة الشعوب ومضى الزمن يمنعان التغييرات التي تعيد توجيه مجرى التاريخ .

إن كل ذكرى سنوية تتيح الفرصة إن لم يكن للاحتفال فعلى الاقل للتفكير . وبما أننا نفكر في أحداث السنوات الاربعين التي أعقبت افتتاح جمعيتنا فقد يكون من المفيد أن نبحث هذه الفترة من حيث ما تعنيه لنا نحن الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ونحن اذ نفعل ذلك نستطيع تناول تلك الفترة من عدة وجهات نظر فنعتبرها ٤٠ عاما من تعزيز المنظمة ، أو ٤٠ عاما من محاولة تسوية الصراعات ؛ أو ٤٠ عاما من السعي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح ؛ أو ٤٠ عاما من تدعيم التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن البعض قد يتساءل : "هل كانت أربعين عاما من التقدم أم من التقهقر أم من الجمود ؟ هل كانت فترة من استمرار الثقة والامل في مستقبل العالم أم إنها فترة يأس من عالم مازال يبدو ممزقا بسبب تناقضاته ؟" .

وقد تصدى الأمين العام بجسارة لذلك التساؤل عندما تحدث أمام الاجتماع التذكاري المعقود في سان فرانسيسكو في مستهل العام الحالي حيث سرد عددا من المجالات توفر فيها التعددية المجسدة في الأمم المتحدة والهيكل الضروري الذي تستطيع الأمم أن تعمل سويا في إطاره من أجل احراز التقدم الذي لا يتسنى أن تحرزه دولة تعمل بمفردها ولم يكن الأمين العام مغاليا في تقدير دور الأمم المتحدة عندما قال إن المنظمة أمدتنا على مدى ٤٠ عاما بالعنصر الحفاز والإطار والآلية لمواصلة العمل المشترك من أجل تحسين حالة الجنى البشرى التي يعتمد عليها السلم العالمى الى حد كبير .

وجمهورية ترينيداد وتوباغو تعترف وتشيد بمنجزات الأمم المتحدة القيّمة التي ابرزها الأمين العام والعديد من الممثلين ممن تكلموا أمام الجمعية العامة ، وهناك شواهد جلية في شتى أنحاء العالم على أن العديد من الاهداف الواردة في الميثاق قد تحققت أو يجرى تحقيقها . ونحن نشعر بمزيد من الارتياح لتلك الانجازات . ولكن الغرض من هذه المناسبة لا يقتصر على تهنئة الذات ، بل يجدر بنا أن نعترف صراحة بأنه بالرغم من جهودنا مازالت حلول كثير من القضايا مشار النزاع بعيدة المنال وتتطلب بذل مزيد من الجهود . ذلك أن الكثير من أهداف الميثاق ومقاصده لم ينفذ إلا جزئيا . وخيبة الامل الناجمة عن ذلك تفضي الى الاحباط وتؤخر التقدم وتتجلى الحاجة لتجديد التزامنا بأهداف الميثاق ومقاصده .

وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد بالضرورة ان تكون المسؤوليات الواقعة على الأمم المتحدة أكثر أهمية وأبعد تأثيرا مما كان عليه الحال عام ١٩٤٥ ، فالأمم المتحدة تضم الآن ١٥٩ دولة ذات سيادة . ولكن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم يعيشون في دول مازالت هياكلها الاجتماعية والاقتصادية الموروثة تحصر وجودها في اطار هامشي بعيد عن المجرى الرئيسى للنظام الاقتصادى والمالى الدولى .

ويتضمن ميثاق منظماتنا تعهدا تعلن فيه شعوب الأمم المتحدة اعترامها استخدام الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية للشعوب جميعها . غير أن ما يبذل من جهد نعول عليه كثيرا نحن شعوب العالم النامي ونؤمن به ، بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد من شأنه أن يحرم أسمى نظام اقتصادي عالمي يقوم على العدل والمساواة ، هذا الجهد لم يكتمل بعد ، بل إن بعض الدوائر لا تأخذ ذلك الأمر مأخذا جادا . ومن المؤكد أن الدول المتقدمة تدرك الآن أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد المقترح لا يشكل تهديدا لرفاهها الاقتصادي ولكنه مفهوم استنبط أساسا لإنعاش التفاعل الاقتصادي والنهوض بالنمو الاقتصادي لكافة الشعوب .

ومما يبعث على الأسف أن جميع الجهود الرامية إلى إجراء مفاوضات بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية ووضع مدونة سلوك للشركات عبر الوطنية وإقامة نظام تمويلي طويل الأجل لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتحقيق الأهداف والغايات التي اتفق بشأنها في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية ، هذه الجهود قوبلت بالتراخي وعدم الاكتراث .

ومن ثم ليس بالمستغرب أن الحالة الاقتصادية الحرجة والاختدة في التدهور في جميع أنحاء العالم مازالت تشير قلقاً شديداً ، وأن الدول النامية التي اتجهت لمؤسسات التمويل متعددة الأطراف تلتزم مساعدتها في التصدي لمشاكلها الاقتصادية المعقدة لديها الآن من الأسباب ما يكفي لتفقد الثقة في تلك المؤسسات . ومما يزيد من خيبة أملها أن أي مبادرة تحسن في اقتصاد أي بلد منها تستتبع تطبيق مفاهيم كمفهوم التدرج تؤدي إلى تغيير وضعها من حيث استحقاقها للمساعدة بما يترتب على ذلك من حرمانها من المساعدة التي تحتاجها أشد الحاجة من الدول المتاجرة معها والمنظمات الإنمائية الدولية .

ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فإن إحدى المشاكل الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية تتمثل في تراكم الديون عليها وفي عدم قدرتها على الوفاء ليس بالدين الأصلي فحسب وإنما أيضا بالفوائد الضخمة التي يجدها جانب واحد . والواقع أن الدول

النامية اضطرت الى التماشي قروض جديدة لتتمكن من سداد فوائد قروض سابقة . ويصعب التكهن بما سيؤول اليه الامر . ذلك انه ينبغي الوفاء بالديون . بيد انه تقع على العالم المتقدم مسؤولية ضمان أن شروط الدين لن تعجز الطرف المدين عن تحقيق الهدف الذي اقترحه من اجله ولن تتسبب في اختناق اقتصادي . وينبغي توخي المرونة اللازمة كي يتماشى السداد مع الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية .

وتعتبر مصادر التمويل طويل الاجل حيوية لتحقيق التقدم الاقتصادي للدول النامية ، ومن الواضح ان تلك الدول لا يمكنها ان تتحمل تكلفة ما يطلب منها الان من الاقتراض بأسعار الفائدة السائدة في السوق التجارية ، بدلا من الاقتراض بأسعار تفضيلية . بيد ان تكلفة الاقتراض من المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الدولي ، والتي كان من المفترض قيامها باعتبارها اداة لتمييز التنمية الاقتصادية لجميع الشعوب أصبحت مرتفعة للغاية من الوجهة الاقتصادية ومتفجرة جدا من الوجهة السياسية لمعظم البلدان النامية . فلماذا تفرض على البلدان النامية اليوم شروط للتمويل أشد تعنتا من الشروط التي تمتعت بها البلدان التي أصبحت متقدمة الان في المراحل الاولى لنموها وتنميتها ؟

وتواجه البلدان النامية مشكلة خطيرة أخرى هي انتشار الحمائية في مجال التجارة . فالدول النامية التي تمكنت بجهودها المستمرة لتحقيق التنمية من اقامة قطاعات صناعية وصناعات تحويلية قادرة على المنافسة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة ، تجد في الكثير من الاحيان ان هناك وسائل قد اعدت لمنع دخول منتجاتها لاسواق الاقتصادات المتقدمة . وفي الوقت نفسه ، تتحدد أسعار وشروط الشراء للمنتجات الاولى التقليدية للبلدان النامية بواسطة قوى تخرج عن نطاق سيطرة تلك البلدان ولا تراعي ظروفها الخاصة . وتواصل معدلات التبادل التجاري تحركها في غير صالح تلك الدول ، مما ترتب عليه بالضرورة آثار ضارة على اوضاع موازين مدفوعاتها .

ونظرا لان الدول النامية لا تحصل على عائد كاف من منتجاتها الاولى ولا يحتاج لها بيع أي شيء آخر تقوم بانتاجه وتصنيعه ، فقد أصبحت لا تملك الاموال الكافية لشراء منتجات الدول الأخرى . ونتيجة لذلك انخفض مستوى النشاط الاقتصادي في الدول النامية وازدادت البطالة وتقوضت الى حد كبير قدرتها على التجارة حتى فيما بينها . وعلى امتداد السنوات ، حاولت الامم المتحدة أن تعالج تلك المشاكل وتوجد لها الحلول من خلال انشاء عدد من الوكالات والمؤسسات . ولكن بالرغم من الأنشطة التي تقوم بها منظمات مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة

والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، كان التقدم نحو التنمية في العديد من بلدان العالم بطيئاً بصورة عامة . ومع ذلك ، لعبت تلك الوكالات دوراً إيجابياً في العمل على تنفيذ المبادئ التي وجدت على أساسها منظومة الأمم المتحدة . وقد كشفت عن وعي عميق وحساسية لمشاكل واحتياجات الدول النامية . ولكن الصعوبات المالية التي واجهتها بعض هذه الوكالات مؤخراً ، والتي ترجع جزئياً إلى تناقص الدعم المقدم من بعض الدول الأعضاء ، أدت إلى إضعاف قدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل وفقاً للمبادئ التي أعلنها مؤسسوها .

وربما كان علينا أن نعترف بأن آلية التعاون في منظومة الأمم المتحدة تحدد قيمتها بمدى مساعدتها على تحقيق أهداف المنظمة . وقد اتسعت نظرتنا في هذا الصدد وأصبحت أكثر وضوحاً بمرور السنوات . ولكن هل يمكن أن تكون المشكلة راجعة إلى عدم إعطاء الاهتمام الكافي لتقويم الآليات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ؟ قد يمكن لهذه الدورة الأربعين أن تعطي الأولوية لمعالجة هذه القضايا .

يحدد الميثاق عدداً من المقاصد التي تستهدف تحقيق العدالة والحرية والمساواة والسلم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي . وقد أحرزنا كثيراً من التقدم نحو كل من هذه الأهداف ، ولكن لا يشعر أحد منا بالارتياح التام لما حققناه بعد جهود استغرقت أربعين عاماً . وربما تكون خيبة أملنا أكثر حدة في مجال ما يتطلبه الميثاق من تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس من العرق أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني . ونحن نشهد في كل يوم الحالات المتزايدة لانتهاك حقوق الإنسان والحرمان من الحريات الأساسية . وليست هناك منطقة في العالم تنتهك فيها حقوق الإنسان وتداس الحريات بصورة أوضح مما يحدث في جنوب أفريقيا .

ونحن على ثقة بأننا لسنا وحدنا في هذه الجمعية ممن يتمسك بالاعتقاد بأن البشر خلقوا متساوين وأن خالقهم وهبهم الحق في الحياة والحرية والسعي إلى السعادة . واني إذا مثل بلداً يعلن نشيده الوطني بفخر "كل عقيدة وكل جنس له مكان

متساو... " ، لا أجد كلمات تعبر بدرجة كافية عن بغض بلدي لنظام الفصل العنصري الذي يميز بين البشر على أساس عرقهم ولونهم .

لقد انشئت منظماتنا منذ أربعين عاما حتى لا يواجه العالم مرة أخرى شرور النازية . ولكننا نجتمع اليوم ونحن على وعي بأن شرا لا يقل أهمية عنها يواجهنا اليوم . ونحن ندرك جميعا أوجه التشابه بين النازية والفصل العنصري ، فهما يستندان الى النظرية الزائفة للتفوق العرقي . وكما كانت النازية خطرا على السلم والامن الدوليين في الاربعينات فان الفصل العنصري يمثل خطرا مماثلا اليوم . لقد أمكن التغلب على النازية بفضل جهد دولي ، وجهد جماعي أسهم فيه العديد من البلدان التي كانت تابعة آنئذ بمواردها البشرية والمادية . ولا حاجة بي لذكر اعداد الشباب رجالا ونساء الذين تطوعوا وضحوا بحياتهم في الصراع ضد النازية ، وهم زهرة السكان في بلدان كانت تترشح تحت نير الاستعمار . فهل من الكثير ان نطلب القيام بجهد دولي متضافر مماثل من أجل القضاء على الفصل العنصري ؟ هل من الكثير أن نطلب اليوم من جميع البلدان ان تتخذ الخطوات التي تسهم بفعالية في الجهود التي تبذل لضمان القضاء التام على هذا النظام الضار من على وجه الارض ؟ ليس هذا مغالاة في المطالب . ونحن ندعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى التنفيذ الكامل للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن المتعلقة بجنوب افريقيا ، وان تطبق فورا التدابير التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق . وينبغي أن يكون تحركنا سريعا وعاجلا ، لاننا اذا لم نفعل ذلك ، لن تكون هناك نهاية للعنف المتصاعد الذي أودى بالعديد من الارواح في جنوب افريقيا .

ومن أسباب خيبة الامل في منظماتنا ايضا ، فشلنا المستمر في ضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات والمقررات التي تطالبها بوضع حد لاحتلالها غير المشروع لناميبيا والسماح لشعب ناميبيا بممارسة حقه في تقرير المصير . وعلاوة على ذلك ، لم تبال جنوب افريقيا بالادانات المتكررة الصادرة عن هذه المنظمة لاعمال عدوانها المسلح على الدول المجاورة ، في تحد مزدر للراي العالمي ولمبادئ الميثاق التي ادعت يوما

الالتزام بها . ولا يجوز السماح لأي دولة من الدول الاعضاء بأن تدعي لنفسها حق الاستهزاء بالمقررات العادلة والمشروعة لهذه المنظمة دون عقاب . بيد ان هذا هو بالتحديد ما تواصل جنوب افريقيا القيام به متحدياً المنظمة أن تتمكن من منعها أو معاقبتها . وفي مواجهة المنطق والحك والتحذير ، تبقى متمسكة بالعناد والتلف .

وتكرر ترينيداد وتوباغو الاعراب عن قلقها لازدياد عدد المناطق التي يسودها التوتر وتتصف باحتمالات التفجر ، والصراعات الاقليمية التي لاتزال مستعصية الحل ، وبالتالي تهدد السلم والامن الدوليين . ان الحاجة الى احترام الوحدة الاقليمية ومبدأ عدم التدخل ، والى الالتزام بمبدأ حل الصراعات بالوسائل السلمية لم تكن ملحة في أي يوم مثل ما هي عليه اليوم .

وفي هذا الصدد ، نؤكد من جديد شقتنا بأن الحالة في امريكا الوسطى يمكن التوصل الى حل لها من خلال المفاوضات الاقليمية ، ونعرب عن تأييدنا المستمر للجهود التي تبذلها مجموعة الكونتادورا . ونرحب ايضاً بمجموعة الدعم التي انشئت مؤخراً وتضم الارجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو للمساعدة في عملية كونتادورا . ويحدونا الامل في أن تؤدي تلك الجهود المشتركة والنوايا الطيبة للبلدان المعنية بمصرة مباشرة الى التوصل الى حل مبكر للصراع في امريكا الوسطى .

وتلاحظ ترينيداد وتوباغو بارتياح كبير استئناف الحوار بين دولتي كوريا والذي أفضى مؤخرا الى تبادل الزيارات بين الاسر . ونحن نحث على استمرار الحوار بمزيد من التفاهم والتعاون ضمانا للتوصل الى حل سلمي للمشكلة الكورية . ونلاحظ ايضا الحالة في جنوب شرقي آسيا ونقترح أن تدخل كل الاطراف المعنية في حوار ، أو أن تستمر فيه ، بغية حل الصراع في تلك المنطقة .

ان أميننا العام يبذل جهودا لا تني لايجاد حلول للمشاكل الكثيرة المعروضة على الامم المتحدة . وليست الحالة في قبرص من أهون هذه المشاكل . وليس من المفالة أن نأمل ، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة ، في رؤية حل لهذه المشكلة التي طال أمدها .

ولاتزال الصراعات في الشرق الاوسط تجلب لشعوب تلك المنطقة المعاناة والبؤس والحرمان . ويجب ، باسم البشرية ، ايجاد طريقة تكفل وضع نهاية سريعة لمحناتها . ومن المجدي أن نذكر ، في جهودنا المتواصلة لوقف سباق التسلح ، بأن أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة كان قرارا يتناول مسألة نزع السلاح . غير انه بدلا من أن تخفّض ترسانات الاسلحة خلال الاربعين سنة الماضية ، شهدنا زيادة كمية وكيفية لنوعيتها النووي والتقليدي على السواء .

ومن المخجل لضمير هذه المنظمة أن تخطر نسبة متزايدة من سكان العالم الى العيش في ظروف العوز والبؤس والجوع والمرض . بينما تجد بعض البلدان ان من الضروري أن تنفق أموالا طائلة في سعي لا نهاية له وراء التفوق في الاسلحة . وبما ان حيازة كميات متزايدة من الاسلحة تعني وجود الخوف أو ان شروط احلال السلم لم تعد قائمة ، فهل يجب اعتبار ان التزامنا بالاحكام المتعلقة بالسلم من ميثاقنا قد فقد مصداقيته ؟ إن وفدي يؤيد النداء الذي وجهه الاجتماع الوزاري لحركة البلدان غير المنحازة الذي عقد مؤخرا في لواندا ، بعقد دورة استثنائية ثالثة للجمعية العامة تركز لنزع السلاح . ونحن نعتقد ان الدول الاعضاء ستقدم في هذه الدورة بجهودها المتضافرة اسهاما مجديا في الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

وتؤيد ترينيداد وتوباغو أيضا الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . فان هذا المؤتمر يستطيع أن يحدد الآليات التي يمكن عن طريقها تحويل الموارد الهائلة المخصصة لانتاج الأسلحة الى أنشطة سلمية ونتاجية .

ونحن نعتقد ان أمن الأمم أدنى لان يتحقق بواسطة التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، من ان يتحقق عن طريق الاستثمارات في انتاج ونشر وسائل التدمير الشامل الاحد والاكثر خطرا . ومن ثم يجب أن يتمثل أحد الاهداف الرئيسية لهذا الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة في تحقيق تخفيض كبير في انتاج وتوزيع الأسلحة بجميع أنواعها واعادة توجيه الموارد المستخدمة الآن في هذه الأغراض ، لتحقيق تحسين يعتد به في نوعية الحياة لجميع الشعوب .

وعندما حركت المشاهد التلفزيونية التي تصور مظاهر الجوع والبؤس والمرض التي تعاني منها ملايين لا تحصى في جميع أنحاء العالم ، نوازع الرحمة لدى الدول الاعضاء في منظماتنا ، أثبتت هذه الدول انها لا تفتقر ، على المستوى الوطني ، لا الى التعاطف ولا الى القدرة على تحويل هذا التعاطف بسرعة وفعالية الى مساعدة مادية كافية عندما تنشأ حالة للطوارئ . غير اننا نبصر بوضوح صعوبة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتزويد منظماتنا ووكالاتها ذات الملة بما يكفي من متطلبات ضرورية تمكنها من العمل على تفادي حدوث حالات الطوارئ هذه .

واذا كانت منظماتنا قد أصبحت ، نتيجة الافتقار الى الوسائل الملائمة ، غير قادرة على استخدام "الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها" كما ورد في ميثاقنا ، فانها ستعجز عن بلوغ الهدف المتمثل في تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة .

وقد تردت في السنوات الاخيرة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء التي ينبغي أن تكون الأكثر انتفاعا بالمساعدة الدولية التي انشئت منظماتنا لتقديمها ، بسبب المناخ الاقتصادي العالمي المتدهور . وعلى الرغم من انه من الواضح ان بعض دولنا الاعضاء توجد في موقع أفضل من غيرها يسمح لها بتقديم اسهام فعال في

حل المشاكل الاقتصادية للعالم ، فان ميشاقنا يومي بضرورة القيام بعمل تعاوني في هذا الصدد ، ولذلك فان الدول الاعضاء ملتزمة رسميا بكفالة تحقيق التعاون الدولي بحيث يمكن حل هذه المشاكل الملحة . وتتقبل بلادي هذا الالتزام قبولا تاما ومتواصل قدر طاقتها أداء دورها لبلوغ هذا الهدف .

ولنتذكر ونحن نحتفل بهذه الذكرى السنوية الاربعين ، بعرفان وتقدير بالغين الاسهام الذي لا يقدر الذي قدمه كل هؤلاء الرجال والنساء الذين كرموا أنفسهم لتنمية منظماتنا وتطويرها ودعمها . وأود بصفة خاصة أن أشيد بأميننا العام وبجميع من سبقوه في تولي هذا المنصب . فان جهودهم الدؤوبة التي بذلوها جعلتهم أهلا لشغل مكانة راسخة من تاريخ الأمم المتحدة .

وعندما وقّع مؤسسو منظماتنا على الميثاق في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ، أعلنوا انهم انما يقومون بذلك من منطلق "الايمان" . ومنظماتنا التي كانت وليدة الايمان نشأت وترعرعت في ظل التفاؤل . ولنؤكد من جديد في هذه المناسبة المهمة على ذلك الايمان والتفاؤل حتى يتسنى لنا أن نستجيب في السنوات المقبلة للأمال والتطلعات التي الهمت المؤسسين والتي يجب أن تستمر في الهام من انتقل اليهم المشعل من بيننا . ان أمورنا أعظم شأننا مما أنجز حتى الآن تدعونا بالحاح لأن نتصدى لها . فلنفتنم هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لنعلن من جديد عزمنا على تكريس أنفسنا لانجازها .

السيد مالديفار (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود قبل

كل شيء ان أعرب بالنيابة عن حكومة جمهورية باراغواي عن أطيح تمنياتنا القلبية للسفير خايمي دي بينييس ، ممثل وطننا الام اسبانيا الذي يتراءى الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا لموقنون ان الجمعية العامة ستحقق تحت قيادته نتائج ايجابية في هذه الذكرى السنوية الاربعين لانشاء أكبر محفل شامل في العالم .

ونود أيضا أن نقدم تحياتنا الى السيد بيريز دي كوييار ، الامين العام للأمم المتحدة ، الذي يحظى عمله المثمر بتأييد بلادي الكامل لتفانيه ونزاهته في معالجة المسائل الحساسة التي تؤثر على السلم وعلى مستقبل البشرية .

ان المحنة التي ألتمت بالمكسيك اشارت كامل تعاطفنا وتضامننا مع ذلك البلد . ونحن على ثقة ، في هذه الاوقات العصيبة ، من أن قوة المكسيك التقليدية ستسود في النهاية وستمكنها من التغلب على الصعوبات وازالة آثار المحنة . وبوصفنا عضوا في مجتمع امريكا اللاتينية فاننا نمد لها يد المساعدة ، ونرى ان الوقوف بجانب المكسيك ، هذا البلد الشقيق ، في اوقات محنته التزام طوعي نأخذه على عاتقنا .

ان باراغواي تشارك في تجمع الامم هذا بنفس الروح التي كانت تحدوها دائما . واملنا أن تنمو السلطة المعنوية لمنظمتنا ، كيما يتسنى لها القيام بدور فعال في صيانة السلم والامن الدوليين ، وأن تستند الحكومات في دعم مستقبل العالم الى التفاوض والحوار حتى يمكن القضاء والى الابد ، على الصراعات المسلحة التي تعد وصمة في جبين الانسانية .

ونحن نؤكد من جديد اقتناعنا بضرورة تعزيز السلطة التفاوضية للأمم المتحدة ، حيث ان باراغواي تأمل في أن تصبح الامم المتحدة قناة الزامية لتسوية النزاعات في اطار ولايتها القانونية . ولكن ، وحتى يومنا هذا فان الصراعات تنذر بالانفجار ثم تنفجر ، ثم يجري التفاوض بشأنها خارج نطاق الامم المتحدة ، دون أدنى اعتبار للميثاق ، وللوعود التي تعهدت بها الدول هنا لدى انضمامها لعضوية الامم المتحدة .

اننا نحتفل هذا العام بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة . واذ ولدت هذه المنظمة من الالام الشديدة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، فقد لعبت دورا رائدا في الساحة الدولية . ورغم ان ثمة حاجة الى ادخال بعض التحسينات في عملياتها اليومية ، فان هذا الاحتفال يوغر فرمة طيبة لابرار الانجازات العديدة التي حققتها الامم المتحدة في مسيرتها الشاقة صوب اقرار السلم والامن .

ومافتئت باراغواي تحترم بالكامل استقلال جميع الدول وكيانها المتميز . ومن

هذا المنطلق السلوكي الراسخ ، وعلى أساس التزامنا الصارم بمبدأ المعاملة بالمثل ، نطالب الآخرين بالاحترام الصادق لنفس المبادئ . لهذا السبب فإننا لن نقبل ، تحت أي ظرف من الظروف ، تدخل دولة أخرى في شؤون تعد من صميم اختصاص باراغواي وحدها وليس لأحد غير أبناء باراغواي أن يحلها .

إن باراغواي تتمسك بموقفها الثابت القائم على المبدأ . وهي بلد ديمقراطي بمعنى الكلمة ، يقوم فيه الحكم على أساس المشاركة في نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ، مع التمتع الكامل بالحريات المدنية . وهدف حكومة باراغواي الثابت هو النهوض بتقدم البلاد وتنميتها ، والتحسين المستمر لمستوى معيشة أفراد شعبها . ولئن كانت باراغواي قد عانت على مدى عقود من آلام الغرض والانقلابات ، فإنها اليوم تتطلع بثقة إلى المستقبل لأن حكومتها تعمل من أجل سلم الأمة واستقرار مؤسساتها . إن استقلال كل سلطة من سلطات الدولة الثلاث في أداء وظائفها حقيقة مسلم بها ، كما أن العمل الذي تخطط به الحكومة للنهوض بالتنمية لا يتوقف ، ولا تواجهها أية مشكلات عصية على الحل تعوق تقدم البلاد لصالح شعبها ولصالح الأجانب الذين يعيشون بين ظهرانيها .

وشعبنا يتمتع تمتعا كاملا بالحقوق المدنية والسياسية المكرمة في المصكوك القانونية الدولية ذات الصلة . وبالمثل ، فإن بلدي إذ يدرك أهمية هذه الحقوق لأقرار رفاهية الإنسان ، يسعى في جميع المحافل الدولية التي يشارك فيها إلى ضمان الاحترام الكامل لهذه الحقوق ، ويقدم تعاونه الصادق لبلوغ هذه الغاية .

أما المرأة في باراغواي فإنها تؤدي دورا هاما للغاية في مجتمعنا . فهي التي تجمع شمل الأسرة ، وتمتدز تنميتها ، كما أنها وسعت من دورها على نحو نشط وفعال إلى خارج نطاق الأسرة . واذ تتساوى المرأة مع الرجل بحكم القانون ، فإنها تساهم في النهوض بتنمية أمتنا . ووجود المرأة في جميع مجالات الحياة الإنسانية يزداد تأثيره في مجتمعنا يوما بعد يوم ، ولاسيما في مجالي القضاء والتعليم ، وهما من أوجه النشاط الأساسية لكل شعب ، وحيث يكون لاشتراك المرأة تأثيرا أكبر في بعض

الجوانب . ونحن ندرك ان بلدنا يمكن أن يلعب دورا فعّالا لتعزيز حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم ، ومن ثم فإننا على استعداد لان نكون مثالا يحتذى ، وان نساند كل التطلعات المشروعة التي قد تنعكس في اتفاقيات دولية في الحاضر أو في المستقبل بشأن هذا الموضوع .

لقد كانت بلادي هدفا لحملات تشويه واسعة النطاق شنت من الخارج لأسباب غير مقبولة . منذ وقت قصير فإن إحدى هذه الحملات التي قوبلت بازدياد العالم بأسره انهارت وتبعثرت كما تتبعثر رزمة من الأوراق ، مما كشف القناع عن ان كل ما قيل لم يكن إلا محض افتراء اختلقته مصالح مسعورة ترمي الى تشويه سمعة بلد يحقق تقدما مستمرا ، ويعيش في سلم ووثام مع جميع البلدان الاخرى .

ان بلدي ، بفضل الدعم القوي الذي يحظى به من التعاون التقني الاجنبي ، الى جانب دعم الوكالات الدولية والثنائية ، أفاد ، في السنوات الاخيرة من أحدث أشكال التكنولوجيا في جميع المجالات وخاصة في القطاع الزراعي . وليس هناك مجال من مجالات الأنشطة البشرية لا يحظى بالدعم الثابت وغير المشروط لحدث التكنولوجيات ، مما يجعل من التنمية المادية للبلاد حقيقة واقعة غاية في الأهمية ، ويحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر للأمة .

اننا نعيش بروح من الصداقة والاخوة مع جميع جيراننا . وبدلا من التمسك بفلسفة تشيع الشك والارتياح فيما بين الدول الصديقة والمجاورة ، اخترنا التعايش القائم على الوثام والتكامل ، ولا ينبغي من وراء ذلك سوى تحقيق التقدم لشعوبنا . وهكذا أصبح في استطاعتنا أن نقدم للعالم مثالا على منجزات هذه السياسة مثل محطة اتيابو للطاقة الكهربائية ، وهي أكبر محطة من نوعها في العالم ، وتعد نتيجة رائعة للتعاون والتفاهم القائم بين جمهورية باراغواي وجمهورية البرازيل الاتحادية .

وسوف تبدأ هذه المحطة التي تنتج الطاقة لتنمية بلدينا والتي ستعود بالفائدة على المنطقة بأسرها ، في تشغيل ثالث توربيناتها الهائلة في شهر تشرين الاول/اكتوبر ، وبهذه المناسبة سيجتمع رئيس جمهورية باراغواي الجنرال الفريدو سترونسر مع رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية السيد خوسيه سارني كتعبير واضح عن روح التعاون والصداقة بين شعبينا .

ولا يقتصر الاشتراك في استخدام نهر يرانا وتنميته على اقامة سد ايتايبو ، اذ اننا نبني بالاشتراك مع جمهورية الأرجنتين وبنفخ روح التعاون والصداقة محطة باصيرتيا ، التي تهدف مثل المحطة سالفة الذكر الى توفير الطاقة لعدة مناطق ومدن وشعوب بحيث تصل اليها الكهرباء التي تعني التقدم وتعتبر ثورة اجتماعية وسياسية واسعة النطاق .

وكان لهذه المشروعات الحكومية أثرها الكبير على القطاع الخاص . فهناك زيادة مستمرة في الاستثمارات المستخدمة في انشاء مراكز ضخمة للانتاج الزراعي . وغدت الصناعة أكثر مرونة واصبحت تلتمس أفضل أنواع التكنولوجيا . وتقوم الدولة في نفس الوقت بسد النقص في مجال المبادرة الفردية حيثما كان صالح البلاد يقتضي ذلك .

وهناك مسائل كثيرة مطروحة علينا جديدة بأن تلقى اهتماما خاصا من جانب الممثلين المجتمعين هنا . وقد يبدو الحديث عن موضوع نزع السلاح في الوقت الحاضر ضربا من التزيّد في القول . ولا يخفى على أحد أن المشكلة ذات الاولوية التي تواجه الامم المتحدة وتعرض السلم والامن الدوليين للخطر هي سباق التسلح الذي لا يقف عند حد . وتنفق على الاسلحة بلايين الدولارات بينما يموت ملايين البشر أو يعيشون عيشة هامشية دون المستوى اللائق بالانسان نظرا لنقص الاغذية . وان أخطر جوانب سياسة التسلح هذه وأكثرها ضررا انها لا تؤثر على الدول الكبرى والبلدان المصنعة فحسب بل انها تؤثر أيضا على البلدان النامية مما يلحق الضرر بالاحتياجات الاساسية الاخرى لتنمية شعوبها .

وترتبط هذه المسألة الخطيرة بمسألة أخرى تتهدد الحياة ذاتها على كوكبنا ،

ونعني بها الاسلحة النووية وتزايد تطويرها ، وسياسة كثير من الدول التي تسعى بطريقة أو بأخرى الى الاشتراك في سباق قد يؤدي بنا الى محرقة نووية جماعية . وتقتضي الضرورة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولا تتطلع الى الحصول عليها ، والتي تجرى الابحاث النووية من أجل الاستخدامات السلمية وحدها في التنمية وفي المجال الصحي ، أن تحمل على ضمان تام لحمايتها من اساءة استخدام ذلك الاكتشاف العلمي يعرض اليوم للخطر بقاء العالم الذي نعيش فيه .

وشمة بنود في جدول الاعمال تظل صالحة لان تطرح دائما بسبب ما يترتب عليها من آثار وما يكمن خلفها من فلسفة سياسية . وأشار هنا الى مسألة افغانستان ومسألة كمبوتشيا . وفي المسألة الاولى تواصل دولة عظمى لا تتورع عن استخدام الامبريالية استخداما صريحا في أي قارة من قارات العالم اخضاع شعب افغانستان النبيل بالقوة متحدية جميع أحكام القانون الدولي وقواعد الاخلاق التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول . وفي الحالة الثانية يقوم بلد مجاور مستندا الى الدعم العسكري وجميع أشكال الدعم التي يحصل عليها من ذات الدولة العظمى المشار اليها ، باخضاع شعب كمبوتشيا ويحرمه من ممارسة ارادته الحرة وحقه في تقرير المصير .

ومازال النزاع في الشرق الاوسط مثار قلق البشرية قاطبة . وقد ارتكبت فظائع كثيرة كما صفت دماء غزيرة في ذلك الجزء من العالم بحيث أصبح لزاما على الامم المتحدة ، بالدعم اللازم من الدول الكبرى ، أن تتدخل من أجل التوصل الى ايجاد تعايش سلمي بين جميع شعوب هذا الجزء من العالم ، تلك الشعوب التي تستحق مصيرا أفضل .

وهناك مبدأ يعتبر أساسيا في منظماتنا وأعني به مبدأ العالمية . وتؤيد باراغواي تطلع جمهورية كوريا العادل الى الدخول في عضوية الامم المتحدة . فجمهورية كوريا دولة محبة للسلام تعمل بجد وتقيم علاقات ودية مع جميع البلدان . ونود أن نبرز الجهود الحثيثة التي بذلتها جمهورية كوريا لتحقيق اعادة توحيد شطري كوريا . وفي الآونة الاخيرة أعطى هذا التبادل للاتصالات ثماره مما يحملنا

على الاعتقاد بأنه سيساهم في تخفيف حدة التوتر ويجعل الحوار بين الشطرين مستمرا وقائما على الثقة . ومن المستصوب أن تؤيد الدول الممثلة في الجمعية العامة هذه الخطوات الرامية الى اعادة التوحيد والتي تبشر بالخير والفائدة بالنسبة للسلام في هذا الجزء من العالم .

وكما يتعين على الامم المتحدة أن تحترم مبدأ ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير بحرية ، يعد مبدأ سلامة البلدان جزءا أيضا من هيكل القانون الدولي والسلوك الاخلاقي بين البلدان .

وقد دأبت باراغواي على تأييد عملية انهاء الاستعمار ، وتؤمن بلادنا التي كانت جزءا من الامبراطورية الاسبانية والتي حصلت على استقلالها في ١٥ أيار/مايو ١٨١١ ، بأن الممتلكات الاستعمارية في هذه المرحلة من حياة الانسانية ينبغي أن تزول وأن يحل محلها تقرير المصير للشعوب والامم . بيد انه في بعض الاحيان ، يجري الاستشهاد بعملية انهاء الاستعمار ، انطلاقا من دوافع سياسية أو بسبب دوافع الهيمنة العالمية ، في حالات تكون فيها الشعوب المعنية قد اختارت في انتخابات حرة سبيلا مختلفا كما هو الحال بالنسبة لبورتوريكو حيث اتخذت غالبية سكانها قرارها .

ويشير النزاع في امريكا الوسطى قلق حكومة باراغواي . وتتابع بلادنا بتفاؤل جهود مجموعة كونتادورا من أجل اقامة سلم دائم ومستقر وكذلك اجتثاث جذور المشكلة في تلك المنطقة الاستراتيجية ، ونعني بها تدخل دولة عظمى من خارج القارة عن طريق دولة في المنطقة لها مصالح تززع استقرار القارة الامريكية وتؤثر على حريتها الى حد كبير .

ونحن نؤيد التوصل الى حل تفاوضي قانوني لمسألة جزر مالفيناس التي لاتزال مصدر قلق للرأي العام العالمي ، وما زالت تستحوذ على الاهتمام المستمر للأمم المتحدة والقارة الامريكية . وتقتضي الضرورة ايجاد حل يصون السلم ويحافظ عليه . وجمهورية باراغواي بتقاليدھا السلمية وتضامنها المستمر تؤيد أية مبادرة ترمي الى التوصل الى حل ودي تفاوضي مستندا الى مبادئ القانون الدولي ، للنزاع بشأن السيادة على تلك الجزر .

وفي هذا السياق ، يرحب بلدي باستئناف المحادثات الخنائية بين جمهورية الارجنتين والمملكة المتحدة ، وباستخدام الامين العام لمسامحه الحميدة . ان الحرب الدائرة رحاها في الخليج الفارسي هي أيضا مصدر قلق للشعوب والدول فكيف لا يمكن التوصل حتى الان الى حل لهذا النزاع ؟ ان هذه القضية معقدة بسبب المصالح السياسية والاقتصادية التي تنطوي عليها . لكن لهذا السبب ذاته يجب ان تتدخل منظماتنا بصرامة معيا وراء السلم .

ويمكن ان ينطبق نفس القول على مشكلة طال أمدها وبذلت منظماتنا الكثير من الجهد بشأنها ألا وهي مسألة قبرص وارتباطها باليونان وتركيا . فعلى الرغم من ان هذه القضية لا تحتل المناوئين الرئيسية بصورة مستمرة إلا انها مسألة تقلق جميع من ينظرون الى مستقبل الجنس البشري بروح السلم البناء . وتتطلب القضايا الاقتصادية ان نوليها اهتمامنا ، فهي تشكل اليوم تهديدا خطيرا حقا لا لتنمية الشعوب وتطورها فحسب لكن أيضا لوجود الدول ذاته وللحفاظ على السلم الاجتماعي .

وقضية الديون الخارجية للبلدان النامية هي أخطر القضايا الراهنة ، فهي تشكل كاهل تلك البلدان وكأنها رهن لا ينقضي أمده ، نظرا لان الفائدة تتزايد يوما بعد يوم وليست لدى تلك الدول موارد يمكن ان تدفعها منها فضلا عن أصل الدين . ومشكلة الديون الخارجية لم تعد مشكلة اقتصادية بحتة يمكن حلها عبر القنوات المصرفية العادية أو عن طريق المنظمات المرتبطة بالتنمية في بلداننا . فالمشكلة

تتضمن عوامل ذات طابع سياسي واجتماعي تتطلب مشاركة فعالة من جانب الامم المتحدة من أجل انجاز عملية اعادة جدولة الديون دون المساس بحقوق البلدان النامية أو اعاقا عملية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نؤكد على هذا ، لان حكومة باراغواي قد اتخذت خطوات تكفل التحكم في ديننا الخارجي بحيث لا يصبح عبثا على اقتصادنا الوطني . ان الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي صعدتها البلدان المصنعة بالنسبة لصادرات البلدان التي تنتج المواد الخام ، لاتزال عقبة في طريق حق البلدان الاقل نموا في أن تنمو من الناحية الاقتصادية ، ومن ثم ترفع مستوى معيشة سكانها .

وهذا ينطبق على بلدان امريكا اللاتينية التي تصدر المنتجات الزراعية . ونظرا للمصالح المشتركة بين كل من البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية في مواجهة المشاكل العالمية ، فان الامر يتطلب المزيد من التفهم لهذه المشكلة بما يكفل وجود تجارة طبيعية دون عوائق وقائمة على أساس التوزيع العادل بين الامم ولصالح رفاهية شعوب البلدان النامية التي تشكل الغالبية العظمى للجنس البشري .

ولست بحاجة الى التأكيد على التدهور السريع في معدلات التبادل التجاري بين البلدان التي تنتج المواد الخام والبلدان المصنعة ، فبينما ترفع هذه الاخيرة من أسعار مبيعاتها المصنعة وهي سلع ضرورية للبلدان النامية ، تنخفض قيمة المواد الخام وبذلك ينشأ عجز في ميزان المدفوعات . وذلك وضع مجحف ودليل على التوزيع الاقتصادي غير العادل .

وقد أكد الخبراء المعنيون بهذه المسائل عدالة قضية البلدان التي تنتج المواد الخام . والنتائج التي توصلوا اليها في هذا الصدد لا يمكن أن تدحض أو تهاجم . اذ يتعين على تلك البلدان أن ترسل كميات أكبر من السلع غير المصنعة الى البلدان الكبرى المشتريّة من أجل أن تحصل على المنتجات التي تحتاجها ، بل وأن تقوم بذلك بمعدل لا يمكن احتماله . وهذا يؤثر على وجود الملايين من البشر .

وتعرب باراغواي عن تقديرها لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لتعاونه في شتى البرامج الانمائية التي تم الاضطلاع بها في بلادنا تحت رعايته . ومع ذلك ، يؤسفنا أن

الأرقام الإرشادية للتخطيط تنخفض في كل دورة ، ولهذا السبب ، تحقيق فرص الاضطلاع ببرامج انمائية جديدة . والحل هو ان تسهم البلدان المصنعة بسخاء في الموارد المالية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وقد رأى الخبراء ان التعاون الأفقي بين البلدان النامية هو أفضل حل لمشكلة المساعدة التقنية . وهذا يعني انه يمكن أن يعمل الخبراء الوطنيون أو خبراء من بلدان أقل نموا نسبيا في برامج المساعدة التقنية ، إلا ان هذا النظام يواجه نفس المشكلة التي ذكرناها بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ألا وهي الافتقار الى التمويل الكافي لايجاد السيولة . ومن المنطقي أن هذا التمويل يجب أن يأتي من البلدان المتقدمة صناعيا . فالدعم المادي لذلك البرنامج من شأنه أن يساعد على تحقيق الأرقام التي يتطلبها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الظروف الراهنة .

وترحب حكومة باراغواي باتفاقية قانون البحار باعتبارها انتصارا للبشرية ، ويسعدنا أن المزيد من الدول أصبحت تؤيد تلك الاتفاقية ، ويحدونا الأمل ، بل ونثق في ان أحكامها ستفيد دائما البلدان غير الساحلية الأقل نموا .

وقد عملت باراغواي منذ وجودها كدولة مستقلة - من أجل حل مشكلة وضعها غير العادل كدولة غير مظة على البحار - على اقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية ، وذلك امتنادا الى قواعد ومعايير القانون الدولي المقبولة للجميع ، واعترافا بحاجة البلدان غير الساحلية للاتصال ولممارسة تجارتها دون عقبات لا موجب لها .

وتعرب حكومة جمهورية باراغواي عن معادتها البالغة بالأعمال التي تخطع بها لجنة القانون الدولي بكفاءة ، والتي شملت وضع تقنين لجميع ممارسات القانون الدولي واستخداماته . فكل ما يؤدي الى تعزيز تقنين القانون الدولي يشكل اسهاما فعّالا لارضاء ممارسة العلاقات الدولية بحرية في عالم منظم عادل ومنصف .

وتعيش البشرية في محنة في كل جزء من أجزاء العالم ، تهدد حياتنا اليومية . حتى انه لم يعد هناك من لا يشعر بالخوف . واعني بذلك الارهاب والعنف اللذين سجلا أكثر الصفحات المؤلمة في تاريخ عصرنا . ان الجراءة والتحدى اللتين اتصف بهما من يرتكبون أعمال العنف ، لا يحددهما أية حدود ولا يقيدهما أية قيود . ولم تبد الدول الحزم اللازم للرد على هذا العنف الذي ينكر مبدأ التعايش . والحاجة تدعو بالحاح الى ابرام اتفاقية دولية بشأن الارهاب لوضع حد لتلك المحنة حتى لا يجد مرتكبوها ملاذا لهم في أي مكان . لقد حان الوقت لكي نتحدث بوضوح ونقول ان وجود الارهاب في ظل الظروف الحالية إنما يعود الى ان هناك حكومات تسمح به ، فهي التي توفر التدريب للارهابيين وتعمل ، عند الضرورة ، كماكان يلجأون اليها .

وباراغواي تشجب أعمال العنف والارهاب باعتبارها أعمالا تتنافى مع القيم الدينية والانسانية وحقوق الانسان . وذلك رغم ان باراغواي لم تعان من تفشي هذه الفلسفة الاجرامية الوحشية ، وتعيش في ظل مناخ من السلم ، وتعمل من أجل تحسين رفاهية كل فرد من أفراد شعبها .

ان الحق في الرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يبرر التضحية بحريات الفرد وحقوقه الاساسية . ولذلك ، فإننا ندين جميع النظم الشمولية التي تكبت هذه الحقوق بدعوى تحقيق الرفاهية الاجتماعية المزعومة .

ويتعين علينا أن نقول بصدق ان الاحداث العالمية الحالية لا توحى بالتشجيع ، كما اننا لا نتوقع التوصل ، في المستقبل القريب على أقل تقدير ، من شأنها ارضاء الدول الاضعف في العالم .

وتضع جمهورية باراغواي شقتها في السلطة الادبية للامم المتحدة لاييجاد حلول في المدى القريب حتى نورث أطفالنا عالما أكثر حرية وعدلا وانصافا وانسانية وسلميا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طلب ثلاثة من المتكلمين ممارسة

حق الرد . واود أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد خليل (مصر) : لقد تابعنا بكل الانتباه كلمة السيد وزير

خارجية الجمهورية العربية السورية صباح اليوم ، واستمعنا الى رأي سوريا وتقييمها للقضايا المتعددة والهامة التي عالجها الخطاب . ولقد تعرّضت الكلمة ، للأسف ، لبلادي مصر بادعاءات لا أساس لها من الصحة ، وهي الى جانب كونها ادعاءات باطلة ومرفوضة شكلا وموضوعا ، فانها تكرر اسلوبا اقل ما يقال فيه أن الشعوب العربية قد سئمته وكلّت وتعبت من نفمة معادة ليس لها أي تأثير على الاحداث . فهي شعوب واعية تعرف أن الواجب يقتضي مواجهة الحقائق لا التهرب منها بالتستر وراء الادانات ، شعوب أصبحت تعلم علم اليقين اننا يجب أن نطرح البدائل الواقعية ، لا اختلاق الاتهامات للغير .

ان مصر متمضي في تحمل دورها التاريخي ومسؤولياتها في خدمة القضايا المصرية لامتها العربية . ولن يتمكن أحد من أن ينال من مصر ، أو من مواقفها البناءة ، أو من عملها بكل الجدية وبروح خالصة مخلصة في تدعيم فرص السلام الذي يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في أرضه ووطنه . كما ان مصر مستمرة ، كما فعلت ومازالت ، في المطالبة بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية بما فيها الجولان السوري .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود أن

أرد على البيان الذي أدلى به صباح اليوم وزير خارجية شيلي والبيان الذي أدلى به وزير خارجية استراليا عصر اليوم فيما يتعلق بالتجارب النووية التي تجريها فرنسا في أراض فرنسية واقعة في جنوب المحيط الهادئ . ولن أوضح أن موقع التجارب التي تجريها فرنسا يبعد آلاف الاميال عن هذين البلدين . بيد انني لاحظ الطابع المتزن الذي اتسم به بياناهما .

وقد ذكر وزير خارجية فرنسا منذ بضعة أيام قليلة ، أن بعثة علمية دولية برئاسة البرفيسور اتكنسوت من نيوزيلندا ، قد زارت مركز تجارب موروا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، ونشرت في أعقاب تلك الزيارة تقريراً مفصلاً خلصت فيه إلى أنه لم تترتب على التجارب أية أضرار بالنسبة للسكان أو البيئة . وقد اتاحت الفرصة لوفد بلادي للتعقيب على هذه المسألة في العام الماضي في الجمعية العامة وفي اللجان التابعة لها .

وقد دعا رئيس جمهورية فرنسا ، كما تعلمون ، رؤساء دول أو حكومات تلك المنطقة لكي يروا بأنفسهم تدابير الأمن الصارمة التي اتخذت بصورة استثنائية عند إجراء هذه التجارب تحت الأرض . وقد أوضح السيد رولاند ديماس أيضاً في بيانته الذي أدلى به في ٢٦ أيلول/سبتمبر ، الأسباب التي تجعل من الضروري أن تواصل فرنسا تجاربها ، وهي أن التقدم التكنولوجي الذي أحرزته الدول النووية الرئيسية يجبر فرنسا على المحافظة على مصداقية أداة الردع التي يقوم عليها دفاعها الوطني .

ووفقاً لحقوقها وانطلاقاً من ممارسة سيادتها ، تتخذ بلدي الإجراءات التي يقتضيها أمنها ، وهي إجراءات لا تمس السلام في هذه المنطقة أو أمن دولها أو صحة السكان أو البيئة .

السيد هيدن (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت الى البيان الذي أعد بعناية فائقة وأدلى به صغير فرنسا دفاعا عن التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ وسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أكرر ما ذكرته بعد ظهر اليوم من انه ليس مما يسعد استراليا أن تختلف مع فرنسا . وهناك أسباب عديدة لذلك : الكثير منها تاريخية والبعض بالغ الأهمية ونابع من روابطنا الاخوية بوصفنا أعضاء في منظمة الدولية الاشتراكية .

ومع ذلك ، وبالرغم من التزامنا كاشتراكيين ديمقراطيين ، فإن هناك اختلافات جوهرية بيننا حول مبادئ أساسية تتعلق بأمور كالتجارب النووية وتصعيد سباق التسلح النووي وما إليها . وقد نشأت هذه الاختلافات بسبب اجراء تلك التجارب في المنطقة التي تقع فيها بلادي وجيرانها . ومن الصحيح تماما ، كما ذكر صغير فرنسا ، ان بعثة ضمت علماء من نيوزيلندا واستراليا قدمت تقريرا في هذا الخصوص في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . ومن الصحيح ايضا بوجه عام أن هذا التقرير لم يشر الى وجود مشاكل على المدى القصير . بيد ان استنتاجاته أوضحت انه ستكون هناك بالتأكيد مشاكل على المدى البعيد ستنتج عن تسرب المنتجات السامة من النفايات النووية . وسيشكل ذلك مشكلة للأجيال المقبلة من الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة . وفي هذه الظروف يكون لدينا قلق له ما يهرره من الضروري اشارته .

وفي النهاية ، أود فقط أن أذكر ، كما أوضحت في ملاحظاتي بعد ظهر اليوم ، انه لو كانت هذه التجارب غير ضارة ، ولو كانت تدابير الامن المتعلقة بها كافية ، ولم تكن هناك مشاكل ترتبط بها ، فانه على ضوء ما ثبت بشكل قاطع من وجود مناطق تابعة لفرنسا يمكن أن يجري فيها مثل هذا النوع من التجارب ، فانه يكون من الأنسب اجراء تلك التجارب في تلك المناطق .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥